النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵏⴷⵔⴰⵊ ⴰⵏⴰⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

■ العدد : 566 ■ من 25 الى 31 يوليوز 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

حرائق الغابات، الأسباب والآثار على الإنسان والبيئة

09 08 07

إدريس عدة:

ضيف العدد

الاختيارات الهيكلية والسياسية العامة للمخزن تطلق يد المضاربين العقاريين لتدمير المجال الغابوي

15

نظام المطعمة المدرسي يعرض الأطفال في السوق

04

«مياه فجيج ليست للبيع»

06

كلمة العدد:

تصميم وإصرار على بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية

تحل، في 24 يوليو 2024، الذكرى الثانية لإعلان مناضلات ومناضلي «النهج الديمقراطي» عن تحمل مسئولية تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية تحت اسم: «حزب النهج الديمقراطي العمالي» تعبيرا عن الوفاء للمشرع الذي نشأت من أجله الحركة الماركسية-اللينينية المغربية واستحضارا لتجربة «النهج الديمقراطي» التي قدمت اجتهادات مهمة.

وبعد مرور سنتين على هذا الإعلان، يتأكد، أكثر فأكثر، سداد هذا الموقف وضرورته وراهنيته، بل ملحاحيته.

ففي بلادنا، ازداد، خلال هاتين السنتين، تغول المخزن، بشكل خطير، وتصاعد هجومه على الطبقة العاملة ودعمه للباطرونا ضد العمال والعاملات ويستعد، الآن، لتكبيل نضالها بواسطة مشروع قانون تخريبي لحقها في الإضراب للدفاع عن مصالحها والمزيد من التدخل في شئونها بواسطة مشروع قانون النقابات. وعوض أن تنتفض القيادات البيروقراطية للمركزيات النقابية ضد هذين المشروعين وتتوحد للنضال ضدهما، وخاصة مشروع قانون الإضراب، يتواطأ بعضها مع المخزن، بينما يتخاذل البعض الآخر.

وتخوض الطبقة العاملة المغربية نضالات قاسية وطويلة النفس من أجل مطالبها الاقتصادية، وخاصة الزيادة في الأجور لمواجهة تآكل قدرتها الشرائية بسبب الغلاء الفاحش، أو ضد الطرد... لكن هذه النضالات تواجه باللامبالاة والقمع، خاصة ضد المناضلين النقابيين والمناضلات النقابيات. وغالبا ما تكون نتائج هذه النضالات مخيبة للآمال. بل أصبح مجرد تشكيل مكتب نقابي في مؤسسة معينة يؤدي، في الغالب، إلى طرد أعضائه وعضواته.

إن هذه الوضعية المأساوية التي تعيشها الطبقة العاملة تجعل من بناء أدوات نضالها المستقلة عن البرجوازية والمخزن(النقابة التي تخدم مصالحها الاقتصادية وتشكل المدرسة الابتدائية للصراع الطبقي والمجالس العمالية التي تعبر عن وحدتها والحزب الذي يمثل فصيلها الواعي والمتقدم ويكافح من أجل تحررها من الاستغلال الرأسمالي) مهمة ملحة وآنية.

إن بناء هذا الحزب يستوجب التجدر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين بواسطة انصهار المثقفين الثوريين الماركسيين-اللينينيين بالطلائع العمالية والكادحة، وذلك في معمعان الصراع الطبقي المتعدد الأوجه، انصهار يتم خلاله تحول كل من المثقفين والطلائع، انصهار تكتسب خلاله الطلائع العمالية والكادحة الوعي الطبقي ويتخلص المناضل(ة) من عقليته وعاداته البرجوازية الصغرى(الأستاذية والذاتية...) وينجز، فعلا، انتحاره الطبقي ويصبح، فعلا، مثقفا عضويا ثوريا للطبقة العاملة.

هكذا يتفاعل في عملية التجدر طرفان: الحزب الذي يبتغي ويعمل بكل تفان من أجل تحويل قاعدته الاجتماعية من قاعدة يهيمن عليها العنصر البرجوازي الصغير إلى قاعدة يسود فيها المثقفون(ات) الثوريون(ات) الماركسيون(ات)-اللينينيون(ات) والمناضلون(ات) الطليعيون(ات) العمال والعاملات والكادحات والكادحون، من خلال تنمية تأثيرها وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين واستقطاب العناصر الطليعية إلى صفوفها والعمل من أجل تحولهم إلى ثوريين ماركسيين-لينينيين، من جهة، والطلائع العمالية والكادحة التي تقود النضالات الاقتصادية والتي بدأت تعي محدودية هذا النضال وتبحث عن سبل للخروج من شرنقته، من جهة أخرى.

غير أن هذه العملية تعترضها عوائق عدة لعل أخطرها نفور الطبقة العاملة وعموم الكادحين من العمل في النقابات ومن الالتحاق بالأحزاب بسبب الإفساد المنهجي من طرف النظام للعمل النقابي والحزبي واستعمال القوى الإصلاحية والانتهازية للعمل النقابي والحزبي كمطية لتحقيق مصالحها الفئوية. كما يعترضها تأثير فكر ما بعد الحداثة في العديد من المناضلين والمناضلات الجذريين(ات). هذا الفكر الذي يعوض مركزية الصراع الطبقي بين الطبقتين الأساسيتين في نمط الإنتاج الرأسمالي(الطبقة العاملة والبرجوازية) ويعوض مهمة بناء أدوات هذا الصراع(الحزب والمجالس العمالية والنقابة) بمركزية النضال في المجتمع المدني الهلامي ومركزية بناء أدواته(المنظمات الغير حكومية والحركات الاجتماعية والشبكات وغيرها من التنظيمات ما بين الطبقية). وأخيرا، يمثل طغيان الفوضوية النقابية والحلقية لدى جزء من المناضلين(ات) الماركسيين(ات)-اللينينيين(ات) أحد أهم المعيقات التي تواجه مشروع بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي سيجعل من إحياء الذكرى الثانية لتأسيسه محطة للقيام بتقييم موضوعي لسنتين من النضال من أجل هذا المشروع العظيم وللتأكيد على أنه لن يدخر جهدا للتصدي، بإصرار وحزم، للمعيقات الذاتية والموضوعية أمام بناء هذا الصرح العظيم وللمضي، قدما وبخطى ثابتة، نحو بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

- تجدد العزم على بلترة وتقوية وتصليب الحزب.

- تدعو قوى التحرر والديمقراطية في المغرب وعبر العالم إلى قيادة وتوحيد نضالات الشعوب والطبقات العاملة ضد التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي.

- تجدد تضامنها مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الوطنية ضد حرب الإبادة والتطهير العرقي والحصار والتجويع الإمبريالية الصهيونية.

بتاريخ 21 يوليوز2024 عقدت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي دورتها الثامنة، تحت شعار «التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة دعامة أساسية من أجل انجاز مهام التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي «. وتزامنت هذه الدورة مع الذكرى الثانية للإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة، و هو ما يستدعي مواصلة العمل على بلترة وتقوية وتصليب الحزب كمهمة آنية وضرورية لتحرر شعبنا وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي على طريق الاشتراكية.

تنعقد هذه الدورة في سياق يتميز:

على المستوى الدولي و الاقليمي:

استفحال الازمة البنيوية للنظام الرأسمالي، وما يرافقها من تعميق توحش الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإقدامها على إشعال المزيد من الحروب قصد الاستمرار في نهب ثروات الشعوب والإجهاز على المكتسبات التاريخية التي حققتها الطبقات العاملة بفضل نضالات مريرة وسرقة فائض القيمة منها، كما يستمر التحالف الامبريالي الصهيوني في مواصلة حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والحصار والتجويع ضد الشعب الفلسطيني بتواطؤ مكشوف من الأنظمة الرجعية العربية وخاصة المطبعة مع الكيان الصهيوني.

وأمام هذا المنحى الخطير، تحيي اللجنة المركزية الصمود البطولي للمقاومة الفلسطينية الموحدة وإسنادها من طرف محور المقاومة الذي أفشل مخططات هذا التحالف الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية، وتشيد بالتعاطف الشعبي العالمي المستمر والمتنامي مع الشعب الفلسطيني من أجل وقف حرب الإبادة ضده كاشفا السقوط الأخلاقي والسياسي للدول الامبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية المتبجحة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتسجل اللجنة المركزية تصاعد الإتجاهات والأحزاب اليمينية الفاشية في أهم دول المركز الرأسمالي وخاصة في أوربا مما ستكون له تداعيات خطيرة على المهاجرين والأقليات وعلى مكتسبات الطبقة العاملة، وتجدد دعمها لنهضة شعوب أفريقيا وبعض دولها للتحرر من الهيمنة الامبريالية الفرنسية و الأمريكية ووضع حد لنهب ثرواتها.

وفي نفس السياق تدين استمرار الحرب بين الجناحين العسكريين الرجعيين في السودان بدعم من الامبريالية و المحاور العربية الرجعية ضد استكمال مهام الثورة بقيادة القوى الثورية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوداني.

على المستوى الوطني:

تسجل اللجنة المركزية،

– تعمق الأزمة البنيوية للنظام وتماديه في سياسة الهروب إلى الأمام عبر لجوئه المستمر إلى المديونية وارتمائه في أحضان الامبريالية و الصهيونية عبر تعميق سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني مما يهدد مصالح وأمن ومستقبل الشعب المغربي ويعمق التبعية وفقدان القرار السياسي والاقتصادي السيادي.

– إصرار النظام على تمرير مخططاتها الطبقية ومنها مشروع القانون التكبيلي للإضراب ومشروع التعديل الانتكاسي لمدونة الشغل ومشروع قانون التقاعد التراجعي، وتفكيك الوظيفة العمومية وتفويت أراضي الجموع والسلالية وبيع المؤسسات العمومية ومنها المستشفيات الجامعية والإقليمية والإجهاز على ما تبقى من الخدمات العمومية في الصحة والتعليم... والتحرير الكلي لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كالماء والكهرباء وغاز البوتان والدقيق المدعم...

– قمع النضالات الشعبية والعمالية ونضالات شغيلة القطاعات الخدمية (مسيرة شغيلة قطاع الصحة..) ونضالات المعطلين والطلبة (طلبة الطب والصيدلة..)

– الإمعان في تنظيم مهرجانات تافهة وبميزانيات ضخمة تكرس نهب المال العام وتبذيره أمام معاناة الشعب المغربي من الفقر والبطالة و الهشاشة والعطش وندرة المياه التي تعاني منها عدة مناطق، وأمام المجازر المروعة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من طرف الكيان الصهيوني.

وأمام هذه الأوضاع العالمية والإقليمية والوطنية، فإن اللجنة المركزية:

– تدين القمع الممنهج ضد نضالات واحتجاجات الجماهير الشعبية و تضييق الخناق على قوى المعارضة و الاصوات المناوئة للسياسات المخزنية،

– تستنكر سياسة الإجهاز على الخدمات العمومية في الصحة والتعليم وتفكيك الوظيفة العمومية، والتحرير الكلي لأسعار المواد الإستهلاكية الأساسية كالماء والكهرباء وغاز البوتان والدقيق المدعم، وتحذر من انعكاساتها الوخيمة على معيش الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية التي تخوض نضالات عارمة على مستوى المناطق المهمشة وفي القطاعات الاجتماعية (حراك فكيك ضد خوصصة الماء- ضحايا زلزال الحوز- ساكنة تغيغاشت بإملشيل) وعلى مستوى القطاعات الانتاجية و الخدماتية (عاملات سيكوميك بمكناس – عمال تعاونية كوباك جودة بسلا- نضالات شغيلات الصحة والعدل والتعليم والعمال الزراعيين وطلبة كليات الطب والصيدلة والمعطلين...)،

– تدين حرب الإبادة والتطهير العرقي والحصار والتجويع ضد الشعب الفلسطيني وخصوصا في قطاع غزة، والعدوان الذي يطال شعوب اليمن ولبنان وسوريا والعراق وتكالب وتدخل أطراف إقليمية ودولية في الصراع العسكري الدائر في السودان ، وتؤكد دعمها للمقاومة الفلسطينية حتى دحر الاحتلال الصهيوني وتحرير فلسطين كاملة من النهر الى البحر،

– تدعو القوى اليسارية والديمقراطية والحية الى توحيد فعلها عبر الالتحام بالنضالات والحراكات الشعبية والعمل على دعمها وتقويتها وتوحيدها قصد التصدي للهجوم الرأسمالي المخزني الكاسح على ما تبقى من المكتسبات التي حققها الشعب المغربي والتي أدى من أجلها الثمن غاليا تمثل في الآلاف من الشهداء والمعتقلين السياسيين والمنفيين، ومن أجل إطلاق مبادرات ميدانية للتصدي للغلاء وللمخططات الرجعية الهادفة إلى التنكر للحقوق وتصفية المكتسبات الشعبية والإجهاز على الحريات والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين،

– تدعو القوى اليسارية والتقدمية والماركسية عبر العالم وفي القارة الإفريقية والعالم العربي والمغاربي، الى تحمل مسؤوليتها التاريخية في تنظيم وقيادة نضالات الشعوب وطبقاتها العاملة لتحقيق مهام التحرر الوطني والديمقراطية ومواجهة الامبريالية والصهيونية والانظمة الرجعية العميلة، ومن أجل بناء مجتمع إنساني خال من الاستغلال والاضطهاد والحروب والفقر.

– تثمن نجاح أشغال المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي وتدعو قيادته الجديدة لتركيز المزيد من الجهود في سيرورة بلترة وتقوية وتصليب الحزب.

– تهيب بجميع فروع الحزب والقطاعات الى المساهمة وإنجاح فعاليات الذكرى الثانية لتأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة على المستويات المحلية والجهوية، والتي سيخلدها المكتب السياسي مركزيا بتنظيم مهرجان خطابي وفني يوم السبت 27 يوليوز 2024 بالرباط.

تدعو القوى اليسارية والديمقراطية والحية الى توحيد فعلها عبر الالتحام بالنضالات والحراكات الشعبية والعمل على دعمها وتقويتها وتوحيدها قصد التصدي للهجوم الرأسمالي المخزني الكاسح على ما تبقى من المكتسبات التي حققها الشعب المغربي والتي أدى من أجلها الثمن غاليا تمثل في الآلاف من الشهداء والمعتقلين السياسيين والمنفيين، ومن أجل إطلاق مبادرات ميدانية للتصدي للغلاء وللمخططات الرجعية الهادفة إلى التنكر للحقوق وتصفية المكتسبات الشعبية والإجهاز على الحريات والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين،

اللجنة المركزية بتاريخ 21 يوليوز 2024

الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين تتضامن مع ضحايا القافلة التضامنية وتندد بارتفاع منسوب قمع الاحتجاج السلمي

تابعت الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين – هَمَمْ – بقلق بالغ ما أصبحت تتعرض له الاحتجاجات السلمية في الفضاءات العمومية من استعمال مفرط للقوة واعتداء واضح على السلامة البدنية للمحتجات والمحتجين، والاعتقالات المصاحبة لها من طرف القوات العمومية.

وشهد الأسبوع الماضي ارتفاعا قويا في منسوب العنف والشطط في استعمال القوة من طرف القوات العمومية المغربية ضد مهنيي الصحة بالعاصمة الرباط يوم الخميس 11 يوليوز بتسجيل تدخلات عنيفة ضد نساء ورجال الصحة العمومية، وتم اعتقال عدد منهم وسحل آخرين، ونقل عدة حالات على وجه الاستعجال إلى المستشفى، ويوم الأحد 14 يوليوز تعرض رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان السيد عزيز غالي وعدد من أعضاء المكتب المركزي للجمعية ومناضلات ومناضلي فرعها بسوق السبت لعنف شديد واعتداء على السلامة البدنية من طرف القوات الأمنية، وتم نقل عدد منهم إلى المستشفى لتلقي الإسعافات الأولية.

إننا في الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين – هَمَمْ – نعبر عن تضامننا مع ضحايا هذه الاعتداءات ونعلن إدانتنا القوية لها ونعتبرها مخالفة بشكل صريح لمقتضيات الفصل 29 من الدستور الذي ينص على «أن حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة...» والمادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية التي تنص على أن «الحق في التجمع والتظاهر السلمي معترف به، ولا يجوز منعه أو الحد منه...».

الإثنين 15 يوليوز 2024

المكتب النقابي لعمال ومستخدمي «كوباك» المنتجة للحليب ومشتقاته

– يعلن استمراره في معركته النضالية حتى تحقيق كافة المطالب المشروعة، – والتعليق المؤقت لأعضاء المكتب النقابي المضربين عن الطعام لإضرابهم استجابة لمناشدات المناضلات والمناضلين وإبداء لحسن النية من طرفه

منذ تأسيس المكتب النقابي لعمال ومستخدمي وكالة الرباط – سلا للتعاونية الفلاحية كوباك المنتجة لحليب «جودة» ومشتقاته في شهر ماي من سنة 2023، وتقديمه لملف مطلبي بسيط مرتبط أساسا بتطبيق قانون الشغل، ورغم قيام المكتب النقابي بالعديد من الخطوات النضالية والتحسيسية على المستوى المحلي والإقرار الرسمي بمشروعية مطالب العمال على مستوى كافة اللقاءات على مستوى مندوبية وزارة الشغل واللجنة الإقليمية واللجنة الوطنية للبحث والمصالحة؛ ورغم استمرارهم في إضراب واعتصام مفتوح أمام مقر وكالة التعاونية بسلا لأزيد من تسعة أشهر؛ ورغم تدخلات وزارة الفلاحة وتكليف الكاتب العام للوزارة من طرف الوزير بالإشراف على اجتماع برئيس التعاونية، وفقا لمحضر 02 أبريل الماضي؛ ورغم كل ذلك وغيره، لازال رئيس التعاونية، أحمد الولتيتي، مصرا على تعنته وعدم الاستجابة لمطالب العمال ومواصلة حربه ضد العمل النقابي بالوكالة وعلى مستوى كافة مواقع الإنتاج بالتعاونية ووكالات التوزيع التابعة لها.

وبعد فشل كل المساعي والتدخلات المذكورة، ووصول العمال وعائلاتهم إلى حالة يرثى لها من التشرد والضياع، دخل بعض أعضاء المكتب النقابي في إضراب مفتوح عن الطعام وصل يومه الثاني والخمسون (52) يومه الجمعة 19 يوليوز 2024.

وبناء على تأكيد الكاتب العام لوزارة الفلاحة على مواصلة مساعيه لاستدعاء رئيس التعاونية، أحمد الولتيتي، لعقد اجتماع مع المكتب النقابي قصد إيجاد تسوية لملف العمال.

وبناء على المساعي المتواصلة من طرف الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي قصد إيجاد تسوية متفاوض حولها؛ واستجابة لمناشداتها ومناشدات كافة المناضلات والمناضلين، اللواتي والذين آزروا العمال في معركتهم النضالية المتواصلة على مدى أزيد من سنة متواصلة؛ فإن المكتب النقابي يعلن ما يلي:

1. استمراره في معركته النضالية حتى تحقيق كافة المطالب المشروعة، مع مواصلة الاعتصام المفتوح أمام مقر الوكالة بسلا.
2. التعليق المؤقت لأعضاء المكتب النقابي المضربين عن الطعام لإضرابهم استجابة لمناشدات المناضلات والمناضلين وإبداء لحسن النية مرة أخرى، وفي انتظار ما قد يفضي إليه الحوار مع إدارة التعاونية حول الملف في شموليته.

وفي الأخير فإن المكتب النقابي لعمال ومستخدمي وكالة الرباط – سلا للتعاونية الفلاحية كوباك المنتجة لحليب «جودة» ومشتقاته وهو يحيي عاليا كافة المناضلات والمناضلين على دعمهم لنضالات المكتب النقابي في مواجهة جبروت إدارة التعاونية ووقوفهم المبدئي إلى جانبه في هذه المحنة، فإنه يؤكد مرة أخرى للجميع على مواصلة معركته مهما كانت الظروف حتى تحقيق مطالب العمال المشروعة.

وما ضاع حق وراءه مناضلون ومناضلات.

عن المكتب النقابي
الرباط في 19 يوليوز 2024

شبكة تقاطع:
ويتواصل هدر الحقوق والمكتسبات والحريات النقابية بمنجم بوازار المملوك ل «الشركة القابضة مناجم (MANAGEM)»

لا يزال عمال منجم بوازار المملوك للشركة القابضة «مناجم» يعانون من الاستغلال البشع، ومن الحوادث الخطيرة والأمراض المهنية المزمنة التي تنخرهم بسبب غياب الشروط الضرورية للصحة والسلامة في العمل والوقاية من حوادث الشغل، وهدر الحقوق والحريات، والتراجع المتواصل عن المكتسبات التي ناضلوا وضحوا من أجلها طيلة العقود الماضية.

وتخوض حاليا، نقابة عمال شركة طوب فوراج التابعة للاتحاد المغربي للشغل، سلسلة متواصلة من الإضرابات كان آخرها إضراب لمدة 96 ساعة بدءا من يوم الجمعة 19 يوليوز 2024 مصحوب بوقفات أمام إدارة المنجم، ثم إضراب مفتوح ابتداء من اليوم الاثنين 22 يوليوز 2024، وذلك احتجاجا على لا مبالات إدارة الشركة المناولة «طوب فوراج» والشركة الأم «تفنوت تيغانمين CTT» المملوكة للشركة القابضة «مناجم»، بمصالحهم وصحتهم وحقوقهم المشروعة ومكاسبهم التي يتم هدرها وانتهاكها يوما بعد آخر: عدم أداء أجور العمال وتعويضاتهم المختلفة – ظروف العمل الشاقة – غياب شروط الصحة والسلامة – عدم أداء مستحقات العمال من التغطية الصحية – حرمانهم من التعويض عن الأقدمية – التنقيل أو الفصل التعسفي للعمال – حرمانهم من مكتسب المخيم الصيفي.. الخ.

وعليه فإن شبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية:

تؤكد تضامنها المطلق مع نضالات العمال في منجم بوازار في دفاعهم المشروع عن كرامتهم وحقوقهم ومكتسباتهم

تدين بشدة الخروقات القانونية التي تقوم بها الشركتين أمام أنظار القضاء والسلطات الإقليمية لورزازات وزاكورة ومفتشية الشغل بإدارة الطاقة والمعادن

تطالب السلطات الحكومية ذات الصلة بحماية عمال منجم بوازار من تغول الشركة، وفرض تطبيق قانون المناجم وقانون الشغل، حتى لا تتكرر المآسي التي راح ضحيتها العديد من العمال المنجميين ببوازار، وتتحمل مسؤوليتها الكاملة شركة مناجم مالكة المنجم والمستفيدة من ثرواته المعدنية

تطالب شركة طوب فوراج وتفنوت تيغانمين بالخضوع للقوانين الجارية وتلبية مطالب العمال الذين يعيشون وضعا مأساويا في المناجم

تدعو كافة المأجورين بمنجم بوازار، مهما كانت انتماءاتهم النقابية، إلى رص صفوفهم والنضال الوحدوي والصمود حتى تحقيق مطالبهم العادلة، والتصدي لمختلف التلاعبات والمؤامرات التي تحيكها هذه الشركات، قصد شق قوة العمال المنجميين وعزلهم وإضعافهم.

تدعو كافة القوى المناضلة لمساندة ودعم معركة العمال المنجميين ببوازار في معركتهم العادلة

عن لجنة المتابعة
الاثنين 22 يوليوز 2024

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
4
■ العدد : 566
■ من 25 الى 31 يوليوز 2024
annahjad@gmail.com

ايموزار مرموشة:

أطر التربية الخاصة بمركز استقبال وتأهيل أشخاص في وضعية إعاقة يطالبون بتسوية وضعيتهم

أننا منذ التحاقنا الى هذا المرفق العمومي في شتنبر المنصرم 2023 عملنا على بذل كافة الجهود لتحقيق الإنطلاقة المطلوبة لهذا المرفق الإجتماعي، وعيا منا بأهميته الإجتماعية والرعاية الخاصة التي يقدمها لهذه الفئة التي طال انتظارها لمثل هذه البرامج الإجتماعية والإجراءات الخدماتية التي ترمي إلى تسهيل إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة ومشاركتهم في شتى المجالات الحياتية .

غير أنه منذ هذا التاريخ إلى حدود اليوم ،أي منذ بداية الموسم الدراسي إلى حدود اللحظة لازلنا لم نتوصل بعد بمستحقاتنا المادية. فرغم المساعي العديدة التي سلكناها لأجل ذلك، وحرصا على سير المركز وضمانا لحق المستفدين من الإستفادة من خدماته لم نتلقى منها إلا إجابات غير مسؤولة ووعودا كاذبة.

ففي منتصف شهر ماي قررنا التوقف عن العمل الذي كان مرفوقا باعتصام داخل المركز أيام 14 و15 ماي من هذه السنة، وجاء ذلك بعد أن استنزفنا طاقتنا في العملية التواصلية والاجتماعات المتكررة مع السيدة رئيسة الجمعية المكلفة بشؤون التسيير. وعلى إثر ذلك تلقينا الدعوة من السيد المندوب الإقليمي للتعاون الوطني بميسور، وأجرينا لقاءا تواصليا يوم 16 ماي بمدينة ميسور مع السيد المندوب بحضور الجمعية المكلفة بالتسيير.

حيث طرحنا مجموعة من الإشكالات المتعلقة بالمركز أهمها المطالبة بتسوية الوضع المادي لكافة الأطر والشغيلة داخل المركز وكيفية الحفاظ على هذا المرفق الإجتماعي وتحسين خدماته، كما أشرنا إلى ما قد ينتج عن هذا التأخر في صرف الأجور. إضافة إلى ذلك راسلنا السيد باشا إيموزار مرموشة والسيد المنسق الجهوي للتعاون الوطني والسيد عامل إقليم بولمان قصد التدخل العاجل لإيجاد حل لهذا الوضع.

لكن رغم هذه المساعي كلها لازال الوضع كما هو عليه، ولازال العاملون بالمركز يعانون من تأخر مستحقاتهم المادية مستحضرين مصلحة الأشخاص في وضعية إعاقة المرتادين للمركز. لذلك نعلن ما يلي:

ـــ تشبتنا بإستمرار الخدمات التي يقدمها هذا المركز باعتباره مكسبا للمنطقة.

ـــ نحمل المسؤولية الكاملة لكل الجهات الوصية، وننذد بالتسيير العشوائي والتهرب من المسؤولية التي طالت هذا المرفق.

ـــ نطالب بتسوية الوضع المادي وتعجيل بصرف الأجور لكافة الأطر و الشغيلة داخل المركز وربط المسؤولية بالمحاسبة.

نظام المطعمة المدرسي يعرض الأطفال في السوق

قاشا كبير

مما لا جدال فيه أنه لا يمكن الفصل بين تغذية الأطفال وتحصيلهم الدراسي، فالتغذية الجيدة والمتنوعة والشاملة لكل العناصر من بروتينات ودهون وفيتامينات ومعادن وكربوهيدرات أساس المحافظة على صحتهم وحياتهم وتقوية جهازهم المناعي، اما التغذية السيئة فتكرس اختلال نموهم العقلي والبدني وفشلهم الدراسي، وفي هذا السياق فإن وزارة التربية الوطنية عملت منذ الموسم الدراسي 2018/2019 على اصدار مرسوم رقم 2.19.333 بتحديد اصناف و مقادير المنح الدراسية الخاصة بالأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي وكذا شروط الاستفادة منها وذلك رغبة منها في ترسيخ ما تسميه في وثائقها الرسمية الخاصة بالمطعمة ب « ثقافة غذائية سليمة قوامها احترام حق التلاميذ في التغذية الجيدة و المتوازنة واتباع نظام غذائي صحي وضمان الحق في الغذاء الكافي استنادا الى مبادىء حقوق الانسان» ، وكذلك « التخفيف من تأثير الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية والجغرافية التي تعيق ولوج الفئات الأكثر هشاشة الى خدمة التمدرس»، إلا ان المادة 4 من ذات المرسوم تحدد مقدار المنحة اليومية لمكمل الوجبة الغذائية بالمدارس الابتدائية بالمجالين القروي وشبه الحضري في درهمين (2 دراهم) عن كل تلميذ مستفيد، وبذلك فان الوزارة ستضمن حق التلاميذ في التغذية الجيدة و الحق في التمدرس بدرهمين للتلميذ، عاكسة بذلك حجم احتقار الأغنياء، الذين يحوزون لأنفسهم مالنا العام، لأبناء الفقراء و عموم رواد المدرسة العمومية الابتدائية.

أما بالنسبة للمستويات الاعدادية و الثانوية فإن المادة الثانية من المرسوم المومأ اليه أعلاه تتحدث عن استفادة بعض التلاميذ طبقا لمعايير استحقاق اجتماعي (محددة في المادة 8) من منح دراسية خاصة بالأقسام الداخلية وذلك كل ثلاثة اشهر وهي 1800 درهم عن كل تلميذ و تلميذة اما المنحة الخاصة بنصف داخلي (وجبة غذاء فقط) فهي 900 درهم عن كل تلميذ او تلميذة معاقبة بذلك التلاميذ المتعثرين أو المتاخرين دراسيا والذين هم في حاجة لمتابعة ودعم مدرسيين بالطرد المقنع من المدرسة،إنها لا تترك لهم أية امكانية لمواصلة دراستهم علما أن هذا الخيار الوحيد الذي تم ابقاؤه لهم هو خيار غير عملي بالنظر لبعد مقرات سكنهم عن الداخليات التي تأويهم من جهة و بالنظر لأوضاع أسرهم خصوصا و ان المبلغ الذي ينبغي على كل اسرة دفعه شهريا عن كل تلميذ متمدرس كنصف منحة لمتابعة دراسته، أخذا بعين الاعتبار مصروف الجيب الذي يقتطع من قوت الأسرة لسد جوع الطفل و استحمامهم و التنقل الاسبوعي من و إلى مساكنهم وغيره، يفوق ما تخصصه الدولة لكل أسرة مما تسميه دعما اجتماعيا مباشرا للأسر في وضعية هشاشة والتي تهم مليون اسرة (ثلاثة فاصلة خمسة مليون مغربي)، إن الدولة تحمل أطفال الفقراء الذين تهيئهم المنظومة التعليمية للفشل مسؤولية لفظهم من مقاعد الدراسة، وتحافظ بذلك على قناعها الملائكي الذي يخفي مخططاتها الطبقية التخريبية.

علاقة بما سلف فإن المادة الثامنة من ذات المرسوم تحدد معايير وشروط الاستحقاق الاجتماعي للاستفادة من المنح وفق ما يلي: الدخل المادي للاسرة، بعد مقرات سكنى التلاميذ عن المؤسسات التعليمية، الوضعية الاجتماعية لأسر التلاميذ، الوضعية الصحية للتلاميذ، اعطاء الاولوية للتلميذات و اليتامى و ذوي الاحتياجات الخاصة و ابناء الشهداء والمقاومين و في الختام يمكن اللجوء للنتائج المحصل عليها، وكل هذه المعايير والشروط الفضفاضة و الغامضة لا تولي للحق في التعليم، كحق اساسي وتمكيني من حقوق الانسان، أي اعتبار، بل ترسي بذلك ممارسات تمييزية تحرم الأطفال من حق التعلم و تترك التقرير فيه لمزاج «المقدم» المسؤول الأول و الأخير عن أجرأة المادة الثامنة في كل قرى المغرب، أما دور اللجان الاقليمية للمنح الدراسية فهو لايتجاوز المباركة.

من خلال ما سبق يتضح بأن ماتسميه وزارة التربية الوطنية بتجويد الدور التربوي والاجتماعي للتغذية المدرسية و العناية بمجال الدعم الاجتماعي لايمكن أن يتحقق بدرهمين في اليومين، وعوض أن يتم العمل على إعادة النظر في هذه الأنماط من التدبير القائمة على العبث، فإن وزارة التربية الوطنية من خلال مرسوم 2.24.475 ستعمل خلال الموسم الدراسي المقبل 2024/2025 على الغاء خدمة مكمل الوجبة الغذائية لفائدة كل تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي بالوسط القروي والبالغ عددهم حوالي مليون و 300 ألف مستفيد بكلفة تقدر بحوالي 500 مليون درهم في مقابل الرفع من مقادير المنح الدراسية الخاصة بالأقسام الداخلية، و إذا علمنا بان الوزارة ستعمل على ارساء نظام التدبير المفوض على مستوى جميع الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في اطار ما تسميه تعزيز حكامة نظام الاطعام و الذي ليس في النهاية سوى تفويت خدمة الاطعام بالداخليات و المطاعم المدرسية الى شركات خاصة، سنفهم بأن جشع الرأسمال وجوعه اللامحدود للمال دفعه لسرقة درهمين من أكف الأطفال، ناهيك عما تتناقله صفحات الفايسبوك من صور لوجبات الجوع الأسود وسرقة طعام الأطفال منذ بدء الارساء التدريجي لنظام المطعمة بالأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية بالثانوي الإعدادي والتأهيلي الذي أطرته المذكرة الوزارية الموجهة للسادة مدراء الاكاديميات ب 27 يوليوز 2021 تحت عدد 0769/21، وما الحديث عن تحسين نظام المطعمة لجودة الوجبات الغذائية وحسن تدبير الموارد البشرية و ترشيد الزمن الاداري، الا لغوا فارغا خصوصا إذا علمنا بأن الخدمة التي اصبحت تقدمها شركات المطعمة جد متدهورة مقارنة بما كانت تقدمه المديريات الاقليمية و المؤسسات التعليمية وبمبالغ اقل من نصف ما استولت عليه هذه الشركات التي تبرز وجها بشعا لرأسمال مستعد للعق احشاء الأطفال الصغار، فهم يقدمون وجبات رديئة و احيانا نفس الوجبة لمدة اسبوع كامل (العدس أو الفاصولياء) مستغلين قاعات الداخليات والمطاعم المدرسية وتجهيزاتها وعتادها بالمجان، ومستخدميها وعاملاتها بأبخس الأثمان، في خرق سافر لمدونة الشغل وكل القوانين الاجتماعية، زيادة على تهربهم جميعا من الانخراط في نظام تأمينات في حالة التسممات الغذائية لتلاميذ الداخليات، أوحوادث الشغل للعمال وغيره من التجاوزات.

إن كل ما يتعلق بفضاءات تخزين وتحضير وإعداد وتقديم الوجبات الغذائية لا يعود البتة لهذه المقاولات التي أصبحت تؤدي دورا طفيليا في امتصاص المال العام و إهداره، بل هو ملك للدولة يستغل مجانا من مقاولات ريعية تجني أرباحا مستفزة بطرق غاية في البشاعة، كما أنها خلقت مشاكل اضافية لمدراء المؤسسات التعليمية التي أصبحت تعرف إضرابات للتلاميذ و إدراج نقط «جوع التلاميذ» ضمن جداول أعمال المجالس التربوية و مجالس التدبير، وبذلك فإن هذا النمط الذي تعتزم وزارة التربية الوطنية تعميمه بعدما تبين لها الفشل الذريع الذي آل اليه، خصوصا و أنه لم يجود الوجبات المقدمة و لم يرشد النفقات المرتبطة بها، وهي الشعارات التي كانت الوزارة تسوغ بها هذه الاختيارات من اجل عرض «أطفالنا» في السوق، إنما يسرع في حقيقته استكمال عمليات رفع الدولة ليديها عن قطاع التعليم لتحويل المؤسسات التعليمية الى شركات تجارية والتعليم الى بضاعة، خصوصا و ان البنك الدولي يعتبر أجور الوظيفة العمومية عبء على الاقتصاد، و الشواهد التعليمية رفاه، والآباء زبائن، أما البضائع فهم أطفالنا.

واحات الجنوب الشرقي تستغيث (الجرف نموذجا)

عبد الواحد بحيحي

إن المتتبع بالجنوب الشرقي عموما وبواحة الجرف خصوصا والأمر ينطبق على كل السنوات التي نعيها وعايشناها . أو التي حكى لنا عنها أجدادنا وأباؤنا وإخواننا عبر تاريخ المنطقة ليشعر بمدى عدم مبالات كل الجهات المعنية بقساوة الحياة وآثارها المدمرة على الانسان أولا الجنوب شرقي وثانيا على الارض التي أعطت كل الخيرات لكنها لم تجد من يعترف لها بهذا الجميل الذي قدمته للكل بدون استثناء

ففي الوقت الذي قاتل الفلاح الجرفي وكدح لملأ الاسواق بكل ما لذ وطاب. وملأ خزائن الدولة بالضرائب المباشرة والغير مباشرة عبر (السنك) والذي كان يقدمه بسخاء او بتمرد احيانا للمسؤولين لعلمه انه لا يقدم له شيء نظير هذا السنك عند المحن فلماذا الدفع

ان ترك الساكنة مهمشة وبدون حلول لأمر مخزي وعار على كل ضمير حي .

ان الحديث عن الهجرة من طرف المسؤولين والعمل على الحد منها لامر مضحك مبكي . اذ كيف تتحدث عن ايقاف الهجرة وانت تترك شعبا كاملا المصير مظلم

ماذا قدمت له . ليستمر لا شيء

ان التفكير في كيفية الخروج والبحث عن حلول لأولوية الأولويات في الوقت الراهن لتدارك الأمر . وحماية موروث غابوي لمئات السنين من الموت المحقق

موروث من النخيل يموت ويندثر يوما بعد يوم .

###الواحة أولوية الأولويات ،### الموروث الغابوي يستغيث

مشروع قانون الاضراب 15.97 : تكبيل للحق في الإضراب

لقد شرعت الحكومة في الشهور الأخيرة إلى وضع مشروع «للقانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب» وهو القانون الذي تسعى من خلاله الحكومة ظاهريا إلى تنظيم حق الإضراب انسجاما مع الفصل 14 من الدستور الذي ينص على أن «حق الإضراب مضمون وسيبين قانون تنظيمي الشروط والإجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق. وفي الواقع وكما سيتضح من القراءة النقدية لمشروع القانون التنظيمي حول الإضراب فإن الحكومة تهدف إلى تكبيل حق الإضراب عبر تضييق مجال ممارسته ووضع عدد من العراقيل أمام الممارسة القانونية لحق الإضراب.

حمزة شافعي

• بعض التوضيحات الأساسية قبل الشروع في القراءة النقدية للمشروع:

1) إن حق الإضراب كجميع الحقوق العمالية هو مكسب للطبقة العاملة على المستوى الدولي وعلى المستوى الوطني كذلك، جاء نتيجة لنضالات مريرة ولتضحيات جسيمة. ولم يتم الاعتراف بهذا الحق في البلدان الصناعية إلا بعد ممارسته بعشرات السنين وأصبح حق الإضراب من الحقوق للشغيلة الأساسية ولمنظماتهم قبل أن يصبح حقا من حقوق الإنسان معترفا به العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 8 الفقرة د) المصادق عليه من طرف الأمم المتحدة في دجنبر1966. وللتذكير فإن المغرب قد صادق على هذا العهد الذي أصبحت مقتضياته ملزمة لبلادنا.

2) في المغرب، إن حق الإضراب هو حق دستوري منذ الدستور الأول المصادق عليه عام 1962 ورغم ذلك فإن هذا الحق غير محمي قانونيا، على العكس من ذلك إن التشريع المغربي والنصوص التنظيمية يتضمنون عدد من المقتضيات الزجرية لممارسة حق الإضراب.

وفي هذا السياق سنحاول أن نشرع في تقديم قراءة نقدية لا تحمل في طياتها أيديولوجيا معينة بقدر ما هي قراءة موضوعية والتي سنتطرق فيها إلى الأبواب الرئيسية في المشروع.

• قراءة نقدية في مقتضيات المشروع:

يتضمن المشروع 49 مادة و6 أبواب.

• الباب الأول: يتعرض لمفهوم الإضراب والأشخاص المعنيين به.

• الباب الثاني: يتعرض لشروط وكيفيات الإضراب في القطاع الخاص.

• الباب الثالث: يتحدث عن شروط وكيفيات الإضراب في القطاع العام.

• الباب الرابع: أحكام خاصة بالإضراب في المرافق الحيوية.

• الباب الخامس: العقوبات.

• الباب السادس: أحكام مختلفة وختامية.

• الملاحظة الأولى: (الباب الأول).

تتعلق بالتعريف الذي سطره هذا المشروع لمفهوم الإضراب والذي عرفه بالتوقف الجماعي في فترة زمنية معينة، والتي تتسم بالعمومية والضبابية مما يتضح جليا أن هذا الباب يمكن أن تقع فيه العديد من التلاعبات نظرا للفراغ القانوني هذا السياق. كما يشير هذا الباب إلى الفئات المعنية بالإضراب والذي تم حصرها في الأجير والمشغل والتي تم إغفال العديد من الفئات الشغيلة في القطاع مما يتم تضييق الحريات والحق في الإضراب، أيضا تم منع أي إضراب سياسي مما يشكل تناقضا واضحا في الحقوق العامة والحرية التنظيمية والسياسية التي يكفلها الدستور الجديد 2011. ولابد للإشارة إلى أن أي مجال مرتبط بما هو سياسي لا سواء من ناحية ارتباط المجالات في الشغل ولا سواء في تعاطي الدولة أو الشركة مع الفئة المستغلة.

• الملاحظة الثانية: (الباب الثاني).

تتعلق بالشروط والآليات التي يجب أن يتم بها الإضراب في القطاع الخاص، والملاحظ في هذا الباب أنه تم وضع العديد من القيود والشروط التي يجب أن يتقيد بها العامل في القطاع الخاص وتكبيل أيديه بفرض مجموعة من الشروط والتي تضرب عرض الحائط الحريات العامة والتنظيمية وحقوق الإنسان. فمثلا نرى بأن على النقابة المعنية بالإضراب (والتي تم تحديد أحد شروطها بأنها يجب أن تكون الأكثر تمثيلية). عليها أن تتبع مجموعة من المساطير الإدارية والتي تقيد وتكبل الحق في الإضراب ك (إخبار السلطات العمومية: من رئيس الحكومة إلى العامل الإقليمي...، وضع فترة تتراوح من شهر على الأقل للتفاوض...).

من الملاحظ أيضا في هذا الباب أن من حق مجموعة من أجهزة الداخلية التدخل في الإضراب وذلك بطرق غير مباشرة الصيغة القانونية والتي تعطيها طابع حماية الأشخاص والممتلكات العمومية، لكن في جوهرها هي منع الإضراب واتخاذ المقاربة القمعية في حل نزاعات وإشكالات الفئة الشغيلة في هذا المجال.

• الملاحظة الثالثة: (الباب الثالث).

تتعلق بتحديد شروط وممارسة الحق في القطاع العام، الملاحظ في هذا الفصل إلى الإشارة إلى أنه يجب التقيد بنفس مقتضيات الباب الأول ما عدا بعض المواد التي لا تدخل في القطاع العام، وبالتالي ليس هناك تمييز بين القطاعين الخاص والعام، فمن المعلوم أن القطاع العام كان يتميز بمجموعة من الامتيازات في الحقوق والحريات النقابية لكن انطلاقا من هذا المشروع لم تعد هذه الحقوق متاحة مما يزيد من حدة المنع والتضييق على الحريات والحقوق مما يطرح سؤالا أين هي الحقوق التي يضمنها الدستور في مجال الحريات وحقوق الإنسان والحق في التنظيم؟ أيضا أين هي الحقوق التي تكفلها الدساتير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتي وقع عليها المغرب؟ ثم ما الغاية التي تتجه إليها الحكومة لفرض مثل هذه القوانين؟

أيضا يمنع على الفئات التي تشتغل في الأجهزة الداخلية الإضراب بصفة نهائية.

• الملاحظة الرابعة: (الباب الرابع).

خاص بالإضراب في المرافق الحيوية، والتي يتم تقييد هذه الفئة بشكل مباشر وصريح. ويمكن للمؤسسة أو الشركة أن تستعين بالسلطات المعنية بالتدخل بشكل مباشر للحد من الإضراب. أيضا يمنح الحق للمؤسسة المعنية بالمرافق الحيوية بتعويض المشتغلين المضربين بلائحة أخرى من الأجراء الآخرين بسبب إضرابهم والدفاع عن حقوقهم، وهذا يعتبر ضربا صارخا في الحق في الشغل والحق في الإضراب ويعتبر طردا تعسفيا.

• الملاحظة الخامسة: (الباب الخامس).

يشير الباب الخامس من هذا المشروع إلى العقوبات الناتجة عن الإضراب أو التغيب عن العمل بلغة هذا المشروع، وتطبق هذه العقوبات على العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص وفي هذا الصدد يطرح سؤال جوهري: هل شروط العمل في القطاع الخاص هي نفسها في القطاع العام؟

يتميز هذا الباب بفرض عقوبات لمن مارس الإضراب وخالف شروطه في مقتضيات هذا القانون وتختلف العقوبات حسب الحالات والمستويات التي يتم بها الإضراب وتتنوع بين الغرامات المالية والاعتقال، كما يمنح مقتضيات هذا المشروع الحق بتدخل الشرطة والسلطات القضائية في التدخل وقمع الحرية في الإضراب والحرية النقابية. مما يجعل ذلك تعاطي سياسي في جوهره والذي تم منعه للمشغلين في المادة 5 من الباب الأول مما يعتبر تناقضا واضحا وصارخا في هذا المشروع وممارسته.

• الملاحظة السادسة: (الباب السادس).

يتعلق هذا الباب والأخير بمنح السلطة الكاملة للقوات العمومية (الشرطة، القوات المساعدة...) بالتدخل من أجل فك الاعتصامات والإضرابات بغاية قمع وكبح المضربين وليس الحفاظ على النظام العام كما يدعي القانون. وبالتالي يتبين لنا جليا كيفية تعاطي الحكومة مع المضربين والمحتجين حول الدفاع عن حقوقهم.

تمت الإشارة في الأخير إلى أن هذا المشروع سيكون قيد التفعيل بعد انقضاء ستة أشهر من إصداره وبعد نشره في الجريدة الرسمية.

➢ خلاصة:

كخلاصة لما سبق، يتضح بعد القراءة النقدية لمشروع القانون التنظيمي لحق الإضراب أو بالمقارنة بالخصوص مع الانتظارات من أي قانون تنظيمي لحق الإضراب في بلد يدعي الديمقراطية لم يرقى إلى الانتظارات المطلوبة وكل ما تدعيه الدولة في الحقوق والحريات.

إن المصادقة على هذا المشروع سيشكل انتكاسة لا سابق لها بالنسبة لممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص والقطاع العام.

إن المصادقة على هذا المشروع سيؤدي على تكبيل حق الإضراب بل وإلى منع ممارسة هذا الحق في كثير من الأحيان ولهذا يحق تسميته بمشروع القانون التكبيلي للإضراب.

إن هذا المشروع يشكل في الواقع استجابة كلية من طرف الحكومة وهو يفضح نوايا الحكومة ومدى انحيازها للمؤسسات والشركات. إنه هدية كبرى جديدة للمؤسسات المستغلة تنضاف إلى مشروع مدونة الشغل. فإذا كان مشروع المدونة قد مكن من الترسيم القانوني لمفاهيم المرونة في التشغيل وفي الأجور، ومكن من تكريس تهميش دور النقابة على مستوى المقاولة ومن خلق شروط استغلال أبشع للعمال دون أي زجر جدي لهذه الشركات والمؤسسات الاستغلالية والمنتهكة لقوانين الشغل، فإن مشروع القانون التنظيمي للإضراب الجديد، جاء لتجريد الطبقة العاملة من سلاح الإضراب كأداة لمواجهة الاستغلال المكثف والقهر المضاعف.

أهم البنود التكبيلية التي جاء بها مشروع القانون التنظيمي للإضراب 97.15:

×كل دعوة للإضراب خلافا لأحكام هذا القانون التنظيمي تعتبر باطلة.×

×يعتبر كل إضراب لأهداف سياسية ممنوعا.×

×لا يمكن اللجوء إلى الإضراب إلا بعد مرور 30 يوما على تقديم الملف المطلبي للمشغل ويعاقب بغرامة من 20000 الى 50000 درهم كل من خالف أحكام هذه المادة.×

×يجوز التنصيص في اتفاقيات الشغل الجماعية على تعليق ممارسة حق الإضراب خلال مدة محددة.×

×يجوز إحلال أجراء جدد مكان الأجراء المكلفين لضمان حد أدنى من الخدمة خلال سريان مدة الإضراب.×

×يحرم الأجير المشارك في الإضراب من أجره خلال مدة الإضراب.×

×الدعوة للجمع العام يجب أن تتم قبل 15 يوم من تاريخ انعقاد هذا الأخير ويجب إخبار المشغل بمكان وتاريخ انعقاد هذا الجمع ب 7 أيام قبل ذلك.×

×ينعقد الجمع العام بخصوص الإضراب بصورة قانونية بحضور على الأقل 3/4 من الأجراء.×

×يتخذ قرار الاضراب بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة.×

×يجب إخبار المشغل بقرار الإضراب 15 يوما قبل ذلك.×

×إخبار السلطة بقرار الإضراب 6 أيام قبل ذلك.×

×لا يجوز في حالة إلغاء الإضراب أو توقيفه بمقتضى اتفاق حول الملف المطلبي خوض إضراب آخر بخصوص نفس المطالب إلا بعد انصرام أجل سنة.×

×يمنع على المضربين احتلال أماكن العمل خلال مدة الإضراب.×

×يمكن لرئيس الحكومة بصفة استثنائية وبقرار معلل أن يأمر بمنع أو توقيف الإضراب لمدة محددة.×

×يعاقب بغرامة من 5000 درهم إلى 10000 درهم كل أجير رفض توفير حد أدنى من الخدمة التي كلف بتقديمها خلال فترة سريان الإضراب وفي حالة العود تضاعف العقوبة.×

×يعتبر في حالة تغيب عن العمل كل أجير مارس حق الإضراب دون التقيد بمقتضيات هذا القانون التنظيمي وتطبق في حقه العقوبات التأديبية الجاري بها العمل.×

×يعاقب بغرامة من 10000 الى 30000 درهم كل من خالف أحكام المواد : 15.16.18.19.23.31.32×

على ضوء زيارة المكتب السياسي لفيجيج:

جماهير واحة فيجيج في طليعة مقاومة سياسة خوصصة تدبير الماء «مياه فجيج ليست للبيع»

اسلامي حفيظ

منذ أواخر شهر أكتوبر 2023 انطلقت حركة احتجاجية في الشوارع متواصلة بواحة فيجيج رافضة لعملية الخوصصة لتوزيع مياه فجيج وإعطائها لشركة مجموعة الجماعات الترابية «الشرق للتوزيع» التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 83.21 الصادر بتاريخ والمتعلق بإحداث «الشركات الجهوية متعددة الخدمات لتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل والإنارة. حيث سيتم تحويل هذه الخدمات الحيوية لساكنة المدن من المكتب الوطني للماء والكهرباء إلى 12 شركة جهوية متخصصة بالإضافة إلى دخول شركات خصوصية أخرى في مجال التحكم في تدبير الماء هذه المادة الحيوية في بلد «النذرة» وتحويلها إلى سلعة يتلاعب في أسعارها القطاع الخاص كما يشاء.

وإذا كانت الساكنة قد تنفست خيرا من قرار 26 نوفمبر 2023 للمجلس الجماعي بأغلبية أعضائه والقاضي برفض عملية تفويت مياه الواحة والاستمرار في التدبير الجماعي لمياهها احتراما لخصوصيات الواحة ولثقافة تدبير نظام الماء التاريخي الذي ينتمي إلى الخصوصيات الثقافية التي تعود لقرون والذي يميز الحياة الجماعية والتدبير الديمقراطي المباشر لهذه المادة الحيوية واحة تقع في محيط صحراوي جافوفي تخوم أقصى الجنوب الشرقي ذات المدخل الوحيد والمحاطة بكتل جبلية لا حياة فيها أصلا (لا أشجار ولا وحيش حقيقي) إن واحة فيجيج شكلت عبر التاريخ علامة حياة وحصن مقاومة وانخراط في مشروع التحرر الوطني والبناء الديمقراطي الشعبي ودلالة وجود لثقافة وتراث ناذر لغة وحياة اجتماعية ودبير متميز لعناصر الحياة وفي مقدمتها الماء ، فحتى تعريف الواحة يرتبط بنقط الماء وتدبيره الجيد والجماعي والتضامني هو الذي سمح باستمرار الحياة فيها لقرون وجعلها في فوهة مخلفات الكولونيالية الفرنسية المسمومة وما تركته في جدل حول الحدود الترابية للعديد من المجالات الترابية/الفلاحية المحيطة بالواحة ، ف«مكاتب الدراسات» الحقيقية كانت هي الخبرة الجماعية للمكلفين بصرف المياه في إطار نظام صارم يمنع التبذير الفوضوي وينظم التوزيع على أسس حماية الحياة الجماعية للمجموعة البشرية وحقوق أفرادها ونشاطها الاقتصادي الحيوي الرئيسي الذي يتجلى في الغراسة التي تضمن معيشة المجموعة البشرية وغراسة النخيل كميزة تاريخية وثقافية للواحة .

هذا لا يعني أن نظام الماء ظل جامدا وبدون تطوير كما يحكي أحد «الصرافين» ذوي الخبرة والذي يخزن في ذاكرته تاريخ وأساليب تدبير الماء بالواحة والقضايا والمشاكل المرتبطة بذلك، لكن هذه المشاكل الصغيرة كانت مشاكل تقنية قابلة للحل (كما في أي نظام ري حي تقليدي أو عصري) في إطار تجويد عملية التدبير الجماعي التاريخي للماء وليس بالجري وراء خوصصته وبيعه فخصوصية نظام الواحة سيدفع بالتسليع المتوحش ولاجتثاث الساكنة من الواحة ودفعها دفعا للهجرة القسرية، واقتلاع جدور ما تراكم من تاريخ وثقافة وحياة بها . وتحويل المياه إلى «سلعة» لخدمة الرأسمال الجشع كما حصل في مناطق أخرى من بلادنا حيث تم تدمير الحياة الاجتماعية والثقافية المحلية (بن صميم وزاكورة ...وغيرها) لصالح شركات تحكمت في هذه المادة الحيوية ووضعتها في القنينات البلاستيكية أو في صهاريج بعد ضخها ضخا لصالح سقي منتوجات تصديرية غير معيشية حكمت على الفلاحين الصغار والمتوسطين وعوائلهم بالهجرة القسرية وبترك البادية لتوحش المستثمرين في مجال فلاحي يفتقد لعناصر سياسة فلاحية تضمن السيادة الغذائية وتحمي المجتمع من الغلاء والفقر وندرة الماء والهجرة الاضطرارية .وملأت جيوب المستثمرين مقابل قتل الفلاحة الإيكولوجية والحياة الجماعية .

لقد كان حراك فيجيج تحت شعار قصير وملخص ومعبر وبسيط بساطة بيداغوجية حياة جماعية متراكمة عبر التاريخ «مياه فيجيج ليست للبيع» فالدفاع عن مياه فيجيج هو دفاع عن الأرض والاستقرار الاجتماعي بها كذلك وعن نمط إنتاجها الواحي الخاص. وهو نضال جند النساء والشباب والشيوخ وحتى الأطفال للانخراط في الدفاع عن الحق في الماء وعناصر الحياة للمدينة عبر أشكال نضالية ومرافعات متعددة من مسيرات للنساء واعتصامات وجولات بالدراجات وتجمعات للنقاش الجماهيري.

لقد كان حراك فيجيج تحت شعار قصير وملخص ومعبر وبسيط بساطة بيداغوجية حياة جماعية متراكمة عبر التاريخ «مياه فيجيج ليست للبيع» فالدفاع عن مياه فيجيج هو دفاع عن الأرض والاستقرار الاجتماعي بها كذلك وعن نمط إنتاجها الواحي الخاص.

حزب النهج الديمقراطي العمالي يتعامل مع الحراكات الشعبية التي تنبع من قلب الدينامية العميقة لقوى الشعب في الدفاع عن حقوقها على أسس مبدئية:

أولا: تشجيع وتقوية وتوحيد أدوات الدفاع الذاتي ضد السياسات اللاشعبية ومنها تقوية جبهة مناهضة خوصصة الماء والخدمات الحيوية وتسليعها.

ثانيا: تقديم الدعم السياسي والإعلامي للمعركة

ثالثا: تجسير التواصل التنظيمي المسؤول للإنصات لنبض الحراك وأهدافه بشكل ملموس وواقعي.

رابعا: تأطير النضال برؤية شمولية لفهم الأبعاد السياسية والطبقية لمخططات تصفية كل أساليب التدبير الجماعي للموارد وفي مقدمتها الأرض والماء المتوارث عن تاريخ من التجارب الحيوية للنظام الجماعي للجماعات البشرية ببلادنا.

خامسا: الاستفادة من تجارب مختلف الحراكات الشعبية.

الإثنين 15 يوليوز 2024 .

حرائق الغابات، الأسباب والآثار على الانسان والبيئة

مع حلول كل موسم صيف، يفرض مشكل الماء و الشجر و الغابة نفسه كأحد المعضلات التي ينبغي مواجهتها بديمقراطية و حكامة في التدبير و التوزيع لأنها عصب الحياة و البقاء على هذه الأرض، وما تلعبه كذلك من دور جوهري و أساسي في التوازن البيئي والحياة البرية. والمفارقة الغريبة انه في السنوات الأخيرة نلاحظ ان عدة مناطق معروفة بفرشتها المائية الغنية ووفرة مخزونها من المياه الجوفية، لكن سكانها يعانون العطش وندرة المياه وانقطاعها.

لا ننكر ان احد الأسباب هو تراجع نسب التساقطات، ولكن جشع البرجوازية الإقطاعية من خلال كثافة جذب واستغلال مياه السقي وخلق طرق سيارة للمياه الجوفية على حساب ممتلكات الفلاحين الصغار كان له تأثير واضح وكارثي على منسوب المياه وتوزيعها.

في ملف هذا العدد نحاول مقاربة موضوعين مهمين : الماء وحرائق الغابات والبيئة ليتضح لنا إلى أين تجرنا الرأسمالية من مآسي و كوارث.

حرائق «غابات المغرب» – كوارث وغنائم

م. موساوي

توقعت "الوكالة المغربية للمياه والغابات" تزايد خطر نشوب حرائق في الغابات صيف العام الجاري؛ خاصة مع استمرار ظاهرة الجفاف التي تضرب البلاد للعام السادس على التوالي وموجات الحرارة الطويلة المسجلة في البلاد. وذلك بعدما كشفت وكالة مراقبة تغيّر المناخ ، الشهر الماضي ، أن كل شهر منذ يونيو 2023 صُنف على أنه الأكثر سخونة على كوكب الأرض منذ بدء التسجيل، و قد يصبح العام 2024 الأكثر سخونة على الإطلاق.

بيان انذاري من احتمال اندلاع حرائق في الغابات هذا الصيف

اعتمادا على تحديث الخرائط الديناميكية لحرائق الغابات ، حذرت «الوكالة المغربية للمياه والغابات» في بيان ،بتاريخ 21 يونيو 2024 ، سكان المناطق المجاورة للغابات في عشرة أقاليم من وجود «خطورة قصوى» (المستوى الأحمر) لاندلاع حرائق في تلك الغابات؛ و هذه الأقاليم هي: طنجة، وأصيلا، وفحص أنجرة والحسيمة والناضور ، وخنيفرة وبني ملال ، وجدة أنكاد و وتازة. بينما تشمل أقاليم «المستوى البرتقالي»، التي تواجه «خطورة مرتفعة»، كلا من العرائش وشفشاون ووزان وصفرو، وتارودانت ، والدريوش والرباط والصخيرات تمارة وسلا والقنيطرة؛ أما أقاليم «المستوى الأصفر»، التي تواجه «خطورة متوسطة» فتشمل كلا من تطوان ومضيق-فنيدق ، وأكادير إداوتنان. و أشارت الوكالة الى تضاعف كبير في عدد الحرائق المسجلة و كذا مساحات الغابات المعنية ، مما الحق اضرارا جسيمة، بيئية و اقتصادية، و بشرية أحيانا، وبالأخص في شمال البلاد. لذا تلزم اليقظة العليا كما تنص عليها استراتيجية «غابات المغرب –2020 2030»

و حيث أن الموضوع يقتصر على حرائق الغابات، لا بد من الإشارة إلى أن الواحات بدأت تشهد حرائق ايضا، بسبب تداعيات الجفاف، وهي ظاهرة جديدة جد مقلقة. كما حدث مؤخرا في واحة «تودغى» ، و قبلها في واحات «طاطا» حيث بلغت الخسائر عشرات الآلاف من شجر النخيل، ناهيك عن الأشجار المثمرة و بيوت السكان،

حرائق «غابات المغرب» : أرقام مهولة و وقائع مريبة

خلال السنوات الأخيرة، توفرت معطيات رسمية عن حرائق الغابات وعن الكثير من الوقائع المريبة ذات الصلة. و أهمها تلك التي تهم الفترة من عام 2012 وحتى 2022 و التي كانت موضوع عدة تحاليل تم نشرها من طرف أكاديميين و صحافيين، منها تقرير صحفي تم نشره على موقع "مواطن"1 بتاريخ 10 دجنبر 2023

تشمل هذه المعطيات معدل تطور مساحات الغابات المحروقة حسب الجهات مع استخراج تطور الحرائق بالنسبة لجهة الشمال، كما هو معروض تباعا في الجدول1- و الجدول- 2 الواردين أدناه.

حرائق الغابات في المغرب بحسب الجهات (2012 -2022). بناء على معطيات الجدول1-، يتبين ما يلي:

– خلال 11 سنة (ما بين 2012 و2022) التهمت الحرائق 51705 هكتاراً من الغطاء الغابوي الوطني؛ أي بمعدل 4700 هكتارا عن كل سنة؛

– يتمركز ثلثي المساحات المعنية بجهة طنجة تطوان الحسيمة (67 في المائة) تليها جهة الشرق بنحو 12 في المائة من مجموع المساحات المتضررة؛ في حين توزعت المساحات الأخرى على الجهات العشر المتبقية بنسب مختلفة. هذا يعني أن غابات الشمال في خطر متعاظم .

حرائق الغابات بجهة طنجة تطوان الحسيمة.بناء على معطيات الجدول2-، يتبين ما يلي:

– خلال 11 سنة (ما بين 2012 و2022) التهمت الحرائق 34810 هكتاراً من الغطاء الغابوي بالجهة؛ أي بمعدل 3165 هكتارا عن كل سنة؛

– هناك منحى عام تصاعدي للمساحات المتضررة؛ وقد تسارع هذا المنحى بشكل ملحوظ منذ 2017 ؛

– شهدت سنة 2022 قفزة كبرى مذهلة حيث احترقت فيها 54 في المائة من مجموع الغابات التي التهمتها النيران ما بين 2012 و2022 في الجهة.

(الجدول–1 تطور حرائق الغابات في المغرب بحسب الجهات (2012–2022

الجهة	(المساحة (هكتار	النسبة
طنجة تطوان الحسيمة	34780	0.673
الشرق	6564	0.127
فاس مكناس	4357	0.084
الرباط سلا القنيطرة	2135	0.041
سوس ماسة	1893	0.037
خنيفرة بني ملال	1335	0.026
مراكش اسفي	349	0.007
الدار البيضاء سطات	180	0.003
درعة تافلالت	112	0.002
المجموع	51705	1.002

(الجدول2– تطور حرائق الغابات بجهة الشمال (2012–2022

السنوات	(المساحة المحروقة (هكتار	النسبة
2012	3765	0.108
2013	302	0.009
2014	749	0.022
2015	552	0.016
2016	1437	0.041
2017	943	0.027
2018	408	0.012
2019	1620	0.047
2020	4532	0.130
2021	1680	0.048
2022	18822	0.541
المجموع	34810	1.000

حرائق غابات الشمال: بعد الرماد الإسمنت

يورد التقرير المذكور أعلاه أن إحصائيات الوكالة الوطنية للمياه والغابات تشير إلى أن 99 في المائة من الحرائق مصدرها الإنسان، وأن 95 في المائة من الحرائق يظل مرتكبوها مجهولي؛ وهو ما علق عليه المجلس الأعلى للحسابات، بالقول: « ما أسهم في تزايد عدد الحرائق، عدم تحديد الدوافع الحقيقية وراءها وعدم تحديد مرتكبيها، فكون 95 في المائة من الحرائق مجهولة المصدر، هو أمر لا يسمح بتقليص عددها ».

من جهة أخرى، عرفت بعض غابات الشمال حرائق متتالية تتكرر سنويا، وأحيانا في المنطقة نفسها، مما يؤدي الى انكماش مطرد لرقع الغابات المعنية. و يمكن التأكد من هذه الظاهرة المأساوية بتتبع صور الأقمار الصناعية2 للغابات على مدى العقدين الماضيين التي تبين بكل وضوح أنه بعد سنوات من الزحف المتواصل لـ «غول الإسمنت» ستمحى عدة غابات من خريطة الجهة (ومن خريطة المغرب)؛ لتحل محلها مشاريع سياحية أو سكنية، خاصة في مناطق الشمال المطلة على البحر الأبيض المتوسط، الجاذبة أساساً للاستثمار السياحي.

هناك عدة وقائع تعزز هذه الخلاصة ، كما ذكرها التقرير، منها الحالات الأكثر تعبيرا و المعروضة في الإطار ادناه.

غابة « دار فوال »، بمدينة القصر الصغير الشاطئية المطلة على جبل طارق، شهدت 33 حريقاً ما بين عامي 2012 و2022؛ التهم 177 هكتاراً، في حين تصل مساحتها الإجمالية إلى ألف و248 هكتاراً، والمثير للانتباه أن الغابة ذاتها، ظلت تلتهمها النيران بشكل منتظم سنوياً من دون انقطاع، بمعدل حريقين إلى خمسة حرائق في العام، في حين تُظهر صور الأقمار الصناعية زحف الإسمنت المتنامي على أطراف الغابة، بالقرب من الطريق السيار المتجهة نحو طنجة؛ حيث اختفت أجزاء كبيرة من الغابة بين عامي 2003 و2023.

غابة « فدان شابو » فوق تراب إقليم طنجة (مساحتها 432 هكتاراً)، حيث بلغت المساحة الإجمالية المحروقة منذ عام 2012 وحتى نهاية 2022 نحو 78 هكتاراً، جراء 16 حريقاً شهدته الغابة، التي لم تنجُ من غول الإسمنت، بعد الزحف على الجزء الأقرب منها إلى البحر الأبيض المتوسط، بمسافة لا تتجاوز 800 متر.

غابة « الرميلات »، جنوب مدينة طنجة أيضاً، لكن هذه المرة لم يقتصر الأمر على المشاريع السكنية، بل شُيّدت على أنقاض الغابة مشاريع استثمارية سياحية؛ منها نواد رياضية ومطاعم فخمة، تُظهر صور الأقمار الاصطناعية زحفها على الأراضي الغابوية في مراحل متفرقة، خلال العقدين الماضيين.

غابة « كاب سبارطيل »، جنوب مدخل جبل طارق، شهدت 12 حريقاً ما بين عامي 2012 و2022؛ التهم أكبرها 242 هكتاراً من الغابة عام 2017، في حين تُظهر صور الأقمار الصناعية إقامة بعض المباني والمرافق الترفيهية، على أجزاء من الغابة المطلة على البحر

هكذا، فإن، « غابات المغرب» تعاني اليوم من الزحف الإسمنتي، وتعدي الفلاحين على المناطق الغابوية القريبة من الأراضي الصالحة للزراعة ، ما يسهل سيطرة لوبيات العقار أو رجال الأعمال لتشييد مشاريع استثمارية .

رفعا لكل التباس. يورد التقرير ،المذكور أعلاه، معلومات تفيد إن السطو على الغابات بعد حرقها أضحى له مسار واضح، يبدأ بإحراق الغابة "من طرف مجهول" وينتهي بصدور حكم قضائي لصالح من يدعي ملكية الأرض الغابوية.

و تتم عملية السطو «المقننة» كالتالي: « تشتعل النيران في الغابة، ويُحرر محضر الحادثة ضد مجهول، ثمّ بعد أشهر تعلن الوكالة عن بدء تشجير الأراضي الغابوية التي التهمتها النيران؛ فيظهر أشخاص يعترضون على ذلك، ويدّعون ملكية الأرض الغابوية . تتوقف عملية التشجير قبل أن تبدأ، ثم يُفتح ملف قضائي لدى المحكمة المختصة، بعد جلسات تمتد أحيانا إلى سنتين أو أكثر، يلجأ من ادّعى ملكيته للأراضي الغابوية إلى شهود يؤكدون للقاضي ملكيته لها، وأحيانا يدلي بوثائق للمحكمة، يقول إنها تثبت ملكيته للأراضي الغابوية. في النهاية، بعد أخذ ورد، يصدر الحكم القضائي، الذي يرفع يد الدولة عن الغابة المحترقة، ثمّ يزحف إليها الإسمنت بعد ».

سؤال: – أين كان من يدّعي أن الغابة التي التهمتها النيران في ملكيته قبل أن تحترق؟ .

جواب: كان في خلوة يتربص. في غياب انجاز تحديد الملك الغابوي، هناك غنيمة تنتهي.

1 https://muwatin-vpn.net ياسر المختوم " الإسمنت يبتلع غابات المغرب بعد إحراقها") – 5535/

2 يمكن الولوج الى الخرائط عبر "جوجل إيرث" و هو برنامج كمبيوتر يعرض تمثيلًا ثلاثي الأبعاد للأرض، استنادا بشكل أساسي إلى صور الأقمار الصناعي، مما يسمح للمستخدمين برؤية مختلف مناطق العالم، وطبيعة التغيير الذي طرأ عليها مع مرور الزمن.

الماء والساكنة بالأطلس المتوسط

اهتم الإنسان بالماء منذ القدم فسعى للتحكم فيه من أجل توظيفه في استخدامات شتى والتحكم فيه اتقاء غضبه وجبروته، فما يقتله الماء لا تحييه شمس، فارتبط في ذاكرة الشعوب بالخلق والحياة كما اعتبر مطهرا في كثير من الديانات كالتعميد في المسيحية والطهارة في الإسلام..

محمد كمال العريني

اعتبر الماء ملكا مشاعا أو مشتركا بين الناس في المجتمعات القديمة لا يجوز تملكه والإستحواذ عليه فالناس شركاء فيه مثل ما هم شركاء في النار والكلأ، وهو ما سارت عليها مجموعة من القوانين التي تعتبره ضمن الملك العام، ويقصد بالماء هنا العيون والضايات والمستنقعات والأنهار و البحار.. ضمن الملك العمومي الذي لا يجوز تملكه ولا يطاله التقادم، ويدخل ضمن الملك العمومي المائي ما أشرنا إليه من أشكال تواجد الماء وحقوق ارتفاقها le droit de servitude بالإضافة لحقوق حماية الموقع le droit de protection du site.

لا ندعي في هاته الورقة الإحاطة بمشكل تدبير الماء غير الحضري في دير الأطلس المتوسط ومقدمته في العقود الأخيرة فما أوتينا من العلم إلا قليلا، واختيارنا لهذا المجال ضمن جهة فاس بولمان خاصة في أجزاء من إقليمي صفرو ويفرن من خلال الضايات في المشروع السياحي الكولونيالي الذي يمتد من بلاد ايت شغروشن إلى بلاد ايت يوسي والمدارات الصغرى للري نموذج واحة صفرو والواتة، وهو مجال كان غنيا بوفرة مياهه قبل أن يغيض الماء ويُقضى الأمر، وهو ما سنحاول الوقوف على مسبباته بعيد عن القالب الجاهز: الجفاف والإجهاد المائي

بعد انتهاء حروب التهدئة بدأت السلطات الكولونيالية في تثبيت الوجود الفرنسي في عمق الأطلس بالنظر لوفرة موارده الطبيعية وتنوع غطاءه النباتي ووفرة مياه، فشجعت على خلق محطات سياحية stations cli– matiques مثل يفرن وإيموزار كندر التي تأسست بواسطة فاعلين اقتصاديين في مجال السياحة، وسبق ذلك خلق بنية استقبال auberge بضاية أحشلاف وقبل ذلك بنيتين على مستوى موقع قصبة إيموزار كندر.

كان مدار الضايات على العهد الكولونيالي يمتد على جزء ليس بالهين مما يعرف حاليا بإقليمي يفرن وصفرو، وكان مكونا من خمس بحيرات، ثلاث منها بإقليم يفرن وهي: ضاية عُوًّا، ضاية أَحَشْلاف وضاية يَفْرَحْ ضمن ما يعرف حاليا بالمنتزه الوطني ليفرن، بينما يضم إقليم صفرو ضايتي يَفْرْ وأفرْكَاغْ الواقعتين ضمن محيط ذو أهمية إحيائية وبيئية Site d'intérêt Biologique et Écologique، وتم تيسير الوصول لهاته البحيرات بمسالك طرقية لتشجيع السياحة والصيد الرياضي في جل الضايات بالإضافة لبحيرتين اصطناعيتين إحداهما في سافلة ضاية أحشلاف والثانية على جدول ينساب عذبا من عيون سيدي ميمون وهي المعروفة بضاية الأميرة، وهو المجال الذي كان مخصصا لفلاحة معاشية بالنسبة للساكنة ومجالا لرعي قطعانهم، بهذا المعنى استغلال المجال كان حاسما في الحفاظ على الثروة المائية، وبالتالي فإن التحول الذي طرأ على استغلال المجال ساهم في استنزاف الفرشات المائية وهو ما أدى حتما لنضوب العيون المغذية للضايات، وبالتالي إعدام الحياة البرية، خاصة مع التحول الذي دخل على الملكيات الزراعية وتوجيهها لفلاحة لا تحقق أمنا غذائيا مثل إنتاج الورديات.

في المجالات المنبسطة، عمدت الإدارة الكولونيالية على تهيئة الأراضي القابلة للسقي وتحهيزها في مدارات للسقي، سيرت بعضها بواسطة مؤسسات عمومية في السهول الكبرى، في حين أوكلت تسيير المدارات الصغرى لجمعيات ذوي حقوق الري من قبيل الجمعية النقابية الفلاحية ذات الإمتياز لواحة صفرو لتأمين حسن استخدام ماء واد أكاي للأغراض الزراعية بغوطة صفرو وعززت ذلك بقرارين وزيريين سنة 1955، والجمعية النقابية الفلاحية ذات الإمتياز لواد الواتة لتأمين ري « أراضي» المعمرين وقليل من الساكنة الأصلية وتم تأطير التقسيم بقرار وزيري سنة 1945 مع إمكانية منح تراخيص لضخ المياه المتسربة لسقي الأراضي التي لا تتوفر على حصة ري في القرار المذكور. وهي الجمعيات التي تم تجاوزها خاصة بعد صدور قانون الماء في العقد الأخير من القرن الماضي وإحداث وكالات الأحواض المائية.

عرف واد أكاي وواد الواتة تراجعا كبيرا في صبيبهما بسبب ارتفاع عدد الابار الغير المرخصة في عالية الوادين، وضخ مياه الفرشة المائية من العين مباشرة في حالة واد الواتة، والتحول في استخدام المجال في عالية الوادين معا،ميمط، إحيناجن والبقعية بالنسبة لواد أكاي على سبيل المثال، بالإضافة للتأثير السلبي لمقالع استخراج الرمال والحصى الذين يحرمون القشرة الأرضية من أمتار عديدة في العمق من حجارة ورمال نفاذة كانت تغذي الفرشة المائية التي تؤمن الماء لواد أكاي وهو ما أدى إلى نضوب عدد من العيون عين بوعلال على سبيل المثال وتراجع صبيب عين لالة رقية.

بهذا المعنى أعتقد أن تراجع صبيب الوديان ونضوب العيون والضايات تكمن أسبابه العميقة والقارة في الإستهلاك المفرط للفرشة المائية وجشع « بورجوازية» متوحشة تستفيد من دعم « المغرب الأخضر» والإمتيازات الضريبية، أما الفلاحون الصغار فهم معرضون للبلترة بالنظر لإرتفاع تكاليف الإنتاج وعدم قدرتهم بالمفرد على تأمين إنتاجية ذات قدرة تنافسية، وهم بهذا المعنى يهيئون الأراضي للرأسمال المتوحش الذي سيقوم بتجميعها.

ضربت صفحا عن قالب الجفاف لأنني أعتقد كما أشار إلى ذلك الملك الراحل يجب اعتباره معطى هيكليا في وضع السياسات العمومية، ناهيك على ان المغرب في عرف سنوات جفاف متكررة في تاريخه ساهمت في هجرات قبائل من مواطنها واستيطانها في مناطق أخرى.

حماية الموارد المائية مهمة أساسية لضمان حقوق ساكنة الجبل وحقوق الأجيال القادمة في الثروة والموارد الطبيعة، وهي مهمة أساسية لكل الديمقراطيين التواقين لمجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

صفرو في 23 يوليوز 2024

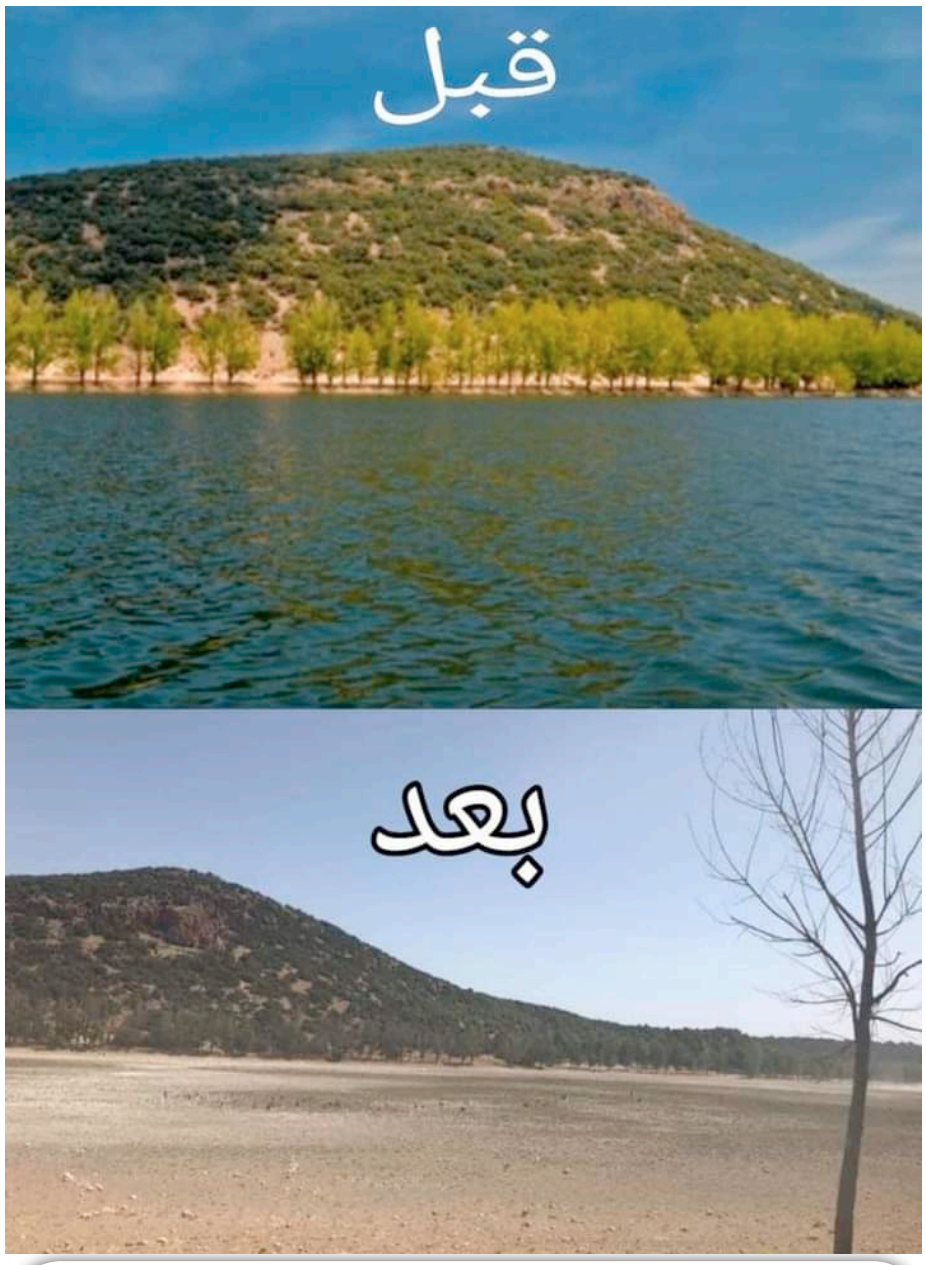

الإنسان والماء

اهتم الإنسان بالماء منذ القدم فسعى للتحكم فيه من أجل توظيفه في استخدامات شتى والتحكم فيه اتقاء غضبه وجبروته، فما يقتله الماء لا تحييه شمس، فارتبط في ذاكرة الشعوب بالخلق والحياة كما اعتبر مطهرا في كثير من الديانات كالتعميد في المسيحية والطهارة في الإسلام..
اعتبر الماء ملكا مشاعا أو مشتركا بين الناس في المجتمعات القديمة لا يجوز تملكه والإستحواذ عليه فالناس شركاء فيه مثل ما هم شركاء في النار والكلأ، وهو ما سارت عليها مجموعة من القوانين التي تعتبره ضمن الملك العام، ويقصد بالماء هنا العيون والضايات والمستنقعات والأنهار و البحار.. ضمن الملك العمومي الذي لا يجوز تملكه ولا يطاله التقادم، ويدخل ضمن الملك العمومي المائي ما أشرنا إليه من أشكال تواجد الماء وحقوق ارتفاقها le droit de servitude بالإضافة لحقوق حماية الموقع le droit de protection du site

الوضع البيئي بإقليم اشتوكة أيت باها

كثيرة هي المؤشرات الدالة على فشل السياسات التدبيرية و فساد عدة قطاعات و مؤسسات سياسية و اقتصادية واجتماعية وخدماتية بالمغرب ...وهي نتيجة منطقية لغياب الديمقراطية ،و ربط المسؤولية بالمحاسبة بعيدا عن المحاباة والريع السياسي والاقتصادي.

حسن لعميمي

نتطرق في هذا المقال الموجز لتدهور الوضع البيئ بإقليم اشتوكة أيت باها المبني اقتصاده على الزراعة العصرية الموجهة للتصدير ، وما يتطلبه ذلك من استغلال مكثف للموارد الطبيعية (الماء – التربة) واستعمال المبيدات و الاسمدة الكيماوية ، والبلاستيك لمضاعفة الانتاج ، اضافةللطلب الكبير على اليد العاملة ،مما جعل الاقليم يعرف انفجارا ديمغرافيا مهولا، نتج عنه توسع كبير في المراكز الحضرية و الشبه حضرية وبروز تجمعات سكنية ودواوير محيطة بالضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف بشكل عشوائي ، وفي غياب تام للتخطيط لآفاق التوسع العمراني وما يتطلبه من توفير للمرافق والبنيات الأساسية والضرورية .حيث استمر تناسل وتكاثر البناء العشوائي في شتى جماعات الاقليم (الصفاء – أيت اعميرة – سيدي بيبي – انشادن – بلفاع ....) وقد كان لهذا التحول والاستغلال المفرط لمكونات المجال انعكاسات سلبية على الوضع البيئي عامة يمكن حصر بعض تمظهراتها فيما يلي :

– التأثيرات السلبية للزراعات التصديرية على الموارد الطبيعية (الماء / التربة / الهواء/الغابة...)، حيث تم استنزاف الفرشة المائية بشكل خطير من طرف الشركات الفلاحية المتخصصة في انتاج الخضروات والفواكه المستهلكة للماء وتصدير ها الى الخارج مما خلق أزمة في مياه السقي والشرب ،الشيء الذي دفع المسؤولين الى إنشاء محطة لتحلية مياه البحر لتوفير مياه السقي و الشرب بتكلفة كبيرة بهدف الحفاظ على نفس التوجهات في مجال الزراعة التسويقية الموجهة للخارج.

– تأثيرات المبيدات والأسمدة على التربة والماء و الهواء...

– انتشار مخلفات البلاستيك والمواد المعدنية المستعملة لبناء البيوت المغطاة و زحف التصحر ....

– انتشار الزراعات في المجال الغابوي لشجر الأركان وما ينتج عنه من اجتثات مهول للغابة(جماعتي الصفاء وجماعة إمي مقورن نموذجا)

– زحف التصحر بسبب الجفاف و الرعي الجائر و القضاء على الغطاء النباتي وغياب برامج للتشجير وتجديد الغابات .

– انقراض نباتات وأشجار الصبار «التين الشوكي» من المنطقة بشكل نهائي، بسبب انتشار الدودة القرمزية في غياب أية مبادرة او اجراءات من الدولة ، سواء للوقاية منها في حينها، أو العمل على إعادة الغرس والتشجير وتشجيع ودعم المبادرات الفردية والجماعية في هذا المجال.

– تمتد المنطقة الساحلية للإقليم على المحيط الاطلنتي على شريط طوله حوالي 42 كلم تضم مجموعة من الشواطئ ومراكز الاصطياف (سيدي الطوال / الدويرة / سيدي لغريب / سيدي واساي..) تعد المتنفس والملجأ الوحيد لساكنة الاقليم والمناطق المجاورة من الفئات الضعيفة والهشة للاصطياف إلا أن هذه الشواطئ تنعدم فيها بنيات الاستقبال والمرافق الاساسية والخدماتية وتعرف تهميشا كبيرا ، مما ينعكس سلبا على المجال البيئي والصحي.

– تعرف المناطق الجبلية من الاقليم (منطقة أيت باها / تنالت / إداوكنضيف / هلالة...) بدورها تدهورا بيئيا مستمرا نتيجة توالي سنوات الجفاف و استمرار توافد قطعان الرعي الجائر الذي يؤثر بشكل كبير على تدهور المجال الغابوي لشجر الأركان والنباتات العطرية والطبية، إضافة الى تأثيرات ومخلفات مقالع الأحجار و المناجم ومعامل الإسمنت (معمل اسمنت المغرب / و معمل لافارج)

– ينضاف هذا الأمر الى الاختلالات و سوء التدبير للنفايات المنزلية الصلبة والسائلة، من طرف المجالس الجماعية ، مما كان له انعكاساً سلبياً على صحة المواطنين/ات ، وانطلاقاً ممَّ تم رصده من خلال المتابعات الدائمة لاحتجاجات الساكنة ، وكذا الوقوف الميداني على أوجه فشل المجالس الجماعية و السلطات المحلية في تدبير هذا القطاع في بعض جماعات الاقليم نذكر منها:

- جماعة بيوكرى عاصمة الاقليم :

رغم ما أقدمت عليه الجماعة من تفويض لتدبير النفايات المنزلية لشركة خاصة !!!! بمبلغ كبير جدا ،لجماعة مساحتها حوالي 10كلم مربع ساكنتها حوالي 35 ألف نسمة،فإن هناك عدة اختلالات تتمثل في بروز عدة نقط سوداء ،وتهميش أحياء بعينها ، وعدم الالتزام بدفتر التحملات ...علاوةعلى تجميع النفايات في مطرح عشوائي تنعدم فيه شروط الحفاظ على البيئة السليمة،حيث يتم إحراق النفايات بشكل دائم ليلا ونهارا ،مما يشكل خطرا على الساكنة المحيطة وعلى المجال – إنشاء محطة لتصفية ومعالجة المياه العادمة بمحاداة المدينة، مما كان له تأثيرات بالغة على الساكنة المجاورة وعلى المجال المحيط بمختلف مكوناته (إنبعاث روائح كريهة / انتشار البعوض والناموس / تسرب وفيضان المياه العادمة على الأحياء والدواوير ....)

- جماعة أيت اعميرة :

تعد هذه الجماعة من أكبر الجماعات بالاقليم من حيث عدد ساكنتها التي تصل لأكثر من 140 ألف نسمة والتي تشكل الطبقة العاملة في القطاع الزراعي غالبيتها ، والتي تفتقر للبنيات والخدمات الأساسية في شتى المجالات من تعليم وصحةو أمن و تطهير و نظافة...في المقابل تعد المحتضن لأكبر الشركات والاستثمارات الفلاحية دون أن ينعكس ذلك إيجابا على الساكنة.مما دفع بالمواطنين والمواطنات ببعض الدواوير (دوار العرب/دوار أحمر /دوار الجاموض...)خلال سنة 2023 الى الاحتجاج والدخول في اعتصام أمام مقر الجماعة من أجل ايجاد حل لمشكل «الواد الحار»و غياب النظافة (صور)

- جماعة سيدي بيبي :

من أبرز مظاهر سوء تدبير النظافة والتطهير بهذه الجماعة نذكر :

– غياب مجاري الصرف الصحي بمركز الجماعة وسائر الدواوير .

– إنشاء مطرح عشوائي لتجميع النفايات بالقرب من التجمعات السكنية والمؤسسات التعليمية ، والإقدام على حرق النفايات ليلا، مما دفع الساكنة الى الاحتجاج وتنظيم وقفات أمام مقر السلطات المحلية(الباشوية) ، وعقد لقاءات مع المسؤولين لإيجاد حلول لهذه الكارثة(قام الاعلام الالكتروني للنهج الديمقراطي بالمتابعة والتغطية)

وجدير ذكره أنه أمام هذا التدهور المستمر للوضع البيئي بالاقليم والذي يعتبر مؤشرا دالا على فشل سياسات الدولة المخزنية المبنية على تقديم كل الدعم والتسهيلات للرأسماليين و الاستغلاليين لنهب الثروات وتدمير البيئة وفي نفس الوقت غياب أي تنمية حقيقية تراعي توفير الحاجيات والخدمات الاساسية للساكنة والحفاظ على البيئة كحق أساسي للأجيال القادمة يتطلب مزيدا من النضال و المتابعة الدائمة للوضع قصد رصد الاختلالات والانتهاكات وفضحها ومواجهتها إعلاميا و نضاليا .

يوليوز 2024

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالقصيبة تثير مشكل القطع المتكرر للماء على الساكنة

توصل الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بشكاية(بمثابة طلب مؤازرة) من بعض ساكنة «حي المحرك» ، يتستفسرون فيها ويسائلون مسؤولي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بالقصيبة ، عن الأسباب الكامنة وراء قطع الماء الصالح للشرب على مساكنهم ، وبشكل متكرر لعدة أيام، و بدون سابق إعلام، ومما زاد الطين بلة أن هذا الإجراء (إجراء قطع الماء) لحق وطال مساكنهم فقط دون مساكن الأحياء الأخرى في القصيبة .

لكل ما سبق فإننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، واطلاعا بالمهام المنوطة بنا فإننا :

1) – ندعو مسؤولي «المكتب الوطني للماء الصالح للشرب» بالقصيبة، إلى بذل المجهود لتمكين ساكنة المحرك خاصة وكل ساكنة القصيبة عامة ،من الاستفادة بشكل دائم من هذه المادة الحيوية (الماء) ، دون انقطاع ، خاصة في هذا الفصل الذي يعرف تلاحق وتواتر موجات الحرارة.

2) – نناشد المسؤولين عن قطاع الماء ب القصيبة، الكف عن القطع العشوائي للماء (بدون سابق إعلان) و كذا الكف عن القطع التعسفي والذي يتجلى في قطع الماء على أحياء بعينها بشكل متكرر ، دون غيرها من باقي أحياء القصيبة .مما يؤدي إلى تكريس الشعور و الإحساس بالغبن و التمييز لدى ساكنة الأحياء التي طالها القطع دون غيرها في الأحياء الأخرى.

2) ندعو ساكنة القصيبة عامة إلى ترشيد استعمال الماء واستعماله بعقلانية فقط عند الحاجة وعدم تبذيره حفاظا على الماء الذي ما فتأت. ندرته تتزايد يوما عن يوم. .

عن المكتب المحلي.
القصيبة يوم الإثنين 22 يوليوز 2024.

إعلان بكين لإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية

بدعوة كريمة وجهتها جمهورية الصين الشعبية للفصائل الفلسطينية عقدت في العاصمة بكين جولة حوارات فلسطينية هامة بهدف توحيد الموقف الفلسطيني لمواجهة حرب الابادة الجماعية والعدوان الإسرائيلي وانهاء الانقسام بما يحقق طموحات الشعب الفلسطيني في الوحدة الوطنية والحرية والاستقلال الوطني.

ويعرب المجتمعون عن تقديرهم العالي للجهود المخلصة التي تبذلها جمهورية الصين الشعبية انطلاقا من دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني وحرصها على انهاء الانقسام وتوحيد الموقف الفلسطيني. ويؤكدون على تمكين الاشقاء العرب واصدقائنا في جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية لمواصلة الجهود الدولية لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة والمنصفة لحقوق الشعب الفلسطيني تحت مظلة الامم المتحدة ورعايتها وبمشاركة دولية واقليمية واسعة بديلا عن الرعاية الأمريكية المنفردة والمنحازة.

وتؤكد الفصائل الفلسطينية في ظل ما يتعرض له شعبنا من حرب ابادة وعدوان صهيوني اجرامي على الروح الإيجابية البناءة التي سادت الاجتماع، واتفقت على الوصول الى وحدة وطنية فلسطينية شاملة تضم القوى والفصائل الفلسطينية كافة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وتحيي الفصائل الفلسطينية صمود شعبنا ومقاومته الباسلة وملحمته البطولية التي يخوضها في مواجهة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والتي عززت مكانة القضية الفلسطينية وأفشلت محاولة تصفيتها. كما تحيي كل القوى والدول وحركات التضامن الطلابية والشعبية والنقابية التي تساند نضال الشعب الفلسطيني ميدانيا، وسياسيا، وقانونيا، ودبلوماسيا.

وتؤكد الفصائل على رفضها الحازم لكل اشكال الوصاية ومحاولات سلب الشعب الفلسطيني حقه في تمثيل نفسه أو مصادرة قراره الوطني المستقل.

واتفق المجتمعون على النقاط التالية:

1- توحيد الجهود الوطنية لمواجهة العدوان الصهيوني ووقف حرب الابادة الجماعية التي تنفذها دولة الاحتلال وقطعان المستوطنين بدعم ومشاركة الولايات المتحدة الامريكية، ومقاومة محاولات تهجير شعبنا من أرض وطنه فلسطين، ولإجبار الكيان الصهيوني على انهاء احتلاله لقطاع غزة وسائر الاراضي المحتلة والتمسك بوحدة الأراضي الفلسطينية بما يشمل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

2- ترحب الفصائل الفلسطينية برأي محكمة العدل الدولية الذي أكد عدم شرعية الوجود والاحتلال والاستيطان الاسرائيلي على ارض دولة فلسطين وضرورة إزالته بأسرع وقت ممكن.

3- انطلاقا من اتفاقية الوفاق الوطني التي وقعت في القاهرة بتاريخ 4/5/2011 إعلان الجزائر الذي وقع في 12/10/2022 الاستمرار في متابعة تنفيذ اتفاقيات إنهاء الانقسام بمساعدة الشقيقتين مصر والجزائر والاصدقاء في جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية وفق ما يلي:×

أ) الالتزام بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخصوصا قرارات 181، 2334 وضمان حق العودة طبقا لقرار 194.

ب) حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وانهائه وفق القوانين الدولية وميثاق الامم المتحدة وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ونضالها من أجل تحقيق ذلك بكل الأشكال المتاحة.

ج) تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة بتوافق الفصائل الفلسطينية وبقرار من الرئيس بناء على القانون الأساسي الفلسطيني المعمول به ولتمارس الحكومة المشكلة سلطاتها وصلاحياتها على الأراضي الفلسطينية كافة بما يؤكد وحدة الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، على أن تبدأ الحكومة بتوحيد المؤسسات الفلسطينية كافة في أراضي الدولة الفلسطينية والمباشرة في اعادة إعمار قطاع غزة والتمهيد لإجراء انتخابات عامة بإشراف لجنة الانتخابات الفلسطينية المركزية بأسرع وقت وفقا لقانون الانتخابات المعتمد.

د) وإلى أن يتم تنفيذ الخطوات العملية لتشكيل المجلس الوطني الجديد وفقا لقانون الانتخابات المعتمد ومن أجل تعميق الشراكة السياسية في تحمل المسئولية الوطنية ومن أجل تطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تم تأكيد الاتفاق على تفعيل وانتظام الإطار القيادي المؤقت الموحد للشراكة في صنع القرار السياسي وفقا لما تم الاتفاق عليه في وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني الموقعة في 4 أيار 2011.

4- مقاومة وإفشال محاولات تهجير شعبنا من أرض وطنه فلسطين خصوصا من قطاع غزة أو في الضفة الغربية والقدس والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان والتوسع الاستيطاني وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ورأي محكمة العدل الدولية.

5- العمل على فك الحصار الهمجي عن شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية وإيصال المساعدات الانسانية والطبية دون قيود أو شروط.

6- دعم وإسناد الصمود البطولي لشعبنا المناضل ومقاومته الباسلة في فلسطين لتجاوز الجراح والدمار الذي سببه العدوان الإجرامي وإعمار ما دمره الاحتلال ودعم عائلات الشهداء والجرحى وكل من فقد بيته وممتلكاته ومصادر رزقه.

7- التصدي لمؤامرات الاحتلال وانتهاكاته المستمرة ضد المسجد الأقصى المبارك ومقاومة أي مس به وبمدينة القدس ومقدساتها الاسلامية والمسيحية.

8- توجيه تحية اجلال واكبار لشهداء الشعب الفلسطيني وتأكيد الاسناد الكامل للأسرى والأسيرات البواسل في السجون ومعسكرات الاحتلال الذين يتعرضون لمختلف أشكال التعذيب والقمع وأولوية بذل كل جهد ممكن من أجل تحريرهم من أسر الاحتلال.

وفي ضوء هذا الاعلان، اتفق الحضور على الية جماعية لتنفيذ بنود الاعلان من كافة جوانبه وتقرر اعتبار اجتماع الأمناء العامين نقطة انطلاق لعمل الطواقم الوطنية المشتركة بشكل عاجل كما تقرر وضع اجندة زمنية لتطبيق هذا الاعلان.

وفي ختام اللقاء عبرت الفصائل الفلسطينية مجتمعة بتحية التقدير وتثمين لجهود جمهورية الصين الشعبية وقيادتها للوصول الى هذا الاتفاق الوطني الهام.

توحيد الجهود الوطنية لمواجهة العدوان الصهيوني ووقف حرب الابادة الجماعية التي تنفذها دولة الاحتلال وقطعان المستوطنين بدعم ومشاركة الولايات المتحدة الامريكية، ومقاومة محاولات تهجير شعبنا من أرض وطنه فلسطين، ولإجبار الكيان الصهيوني على انهاء احتلاله لقطاع غزة وسائر الاراضي المحتلة والتمسك بوحدة الأراضي الفلسطينية بما يشمل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

تحيي الفصائل الفلسطينية صمود شعبنا ومقاومته الباسلة وملحمته البطولية التي يخوضها في مواجهة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والتي عززت مكانة القضية الفلسطينية وأفشلت محاولة تصفيتها. كما تحيي كل القوى والدول وحركات التضامن الطلابية والشعبية والنقابية التي تساند نضال الشعب الفلسطيني ميدانيا، وسياسيا، وقانونيا، ودبلوماسيا.

الفصائل الفلسطينية المجتمعة في بكين هي:

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
حركة المقاومة الفلسطينية (حماس)
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
حركة الجهاد الاسلامي
حزب الشعب الفلسطيني
جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية
الجبهة الشعبية القيادة العامة
الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)
جبهة التحرير الفلسطينيين
جبهة التحرير العربية
الجبهة العربية الفلسطينية
طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة)

ماذا يحدث في السودان ؟

شاركت جريدة النهج الديمقراطي في المؤتمر الصحفي الذي عقدته القمة العالمية للشعوب والحزب الشيوعي السوداني لتسليط الضوء على الأحداث المأساوية التي تعيشها السودان بسبب الحرب الأهلية بين الجيش السوداني وقوات التدخل السريع، منذ سنة ونصف، والتي يدفع فاتورتها الباهضة الشعب السوداني، مقتطعة من حقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي ومن مكتسباته المادية والديمقراطية التي أنجز من أجلها ثورته العظيمة سنة 2018 ،و أسس لها مقومات النجاح واستكمال المهام من خلال وضع أسس العمل الوحدوي. لكن القوى الإقليمية التي ليست لها المصلحة في التغيير الثوري ،جندت وكلاءها في الجيش والجنجويد لتأبيد رعاية مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني والامبريالية.

المصطفى خياطي.

المؤتمر الصحفي هذا الذي انعقد يوم الخميس 18 يوليوز 2024 وحضرته جريدة النهج الديمقراطي بدعوة من المنظمين، نشط فقراته كل من :

نعمة كوكو عن الحزب الشيوعي السَوداني ،و رندة محمد من اتحاد النساء السودانيات، وإحسان فقيري من اتحاد الأطباء السودانيين.

في مداخلة الرفيقة نعمة كوكو، استحضرت التضامن الأمميَ مع الشعب السوداني والحزب الشيوعي السوداني كما استحضرت الشهداء الذين سقطوا منذ جريمة فض الاعتصام. وعادت إلى مرحلة ما قبل اندلاع هذه الحرب وهي الفترة الانتقالية التي كانوا منهمكين في تنفيذ وترجمة شعارات الثورة على أرض الواقع : السلام والحرية والعدالة. وتشكيل كتلة جماهيرية لتنظيم الجهود من أجل تلك الأهداف. لكن، تضيف نعمة كوكو، ما حدث في الميدان هو اشتداد الصراع الاجتماعي والطبقي مما أدى إلى تمايز الصفوف، وهذا الاختلاف والاصطفاف أدى إلى إضعاف بوادر نجاح الثورة من داخل قواها التي كانت تتشكل من مختلف المشارب والقوى المجتمعية ،ما عدا الإسلام السياسي. وأمام الوضع المتشرذم،نادى الحزب الشيوعي السوداني إلى توحيد الصفوف ،خصوصا مع ظهور ملامح التدخل الخارجي وخاصة مصر والإمارات، منبها إلى خطر التدخل في السيادة الوطنية اقتصاديا وسياسيا والانقضاض على الموارد الطاقية والمعدنية والمائية والزراعية. وفي هذا الصدد تعرض رئيس الحكومة لضغط قوى من طرف هاتين الدولتين لحل الحكومة الانتقالية الأولى وتشكيل أخرى خدمة لمصالحهم واطماعهم. هذا وكانت اللجنة المركزية للحزب قد. أكدت في مناقشتها على أهمية الأرض كمورد أساسي لتقرير المصير وصون السيادة الوطنية ،لكن ملامح ومؤشرات الحرب كانت بادية وواضحة حيث سيكون السلاح اختيارا من أجل الاستحواذ والهيمنة بين جينرالين سقطا في براثن التبعية والوكالة والاستقطاب الخارجي. وخرج الإسلام السياسي مرة أخرى للضغط على المؤسسة العسكرية التي لازال يتواجد داخلها. فيما ذهبت قوات الجنجويد للاستقطاب من داخل القوى الاجتماعية واستخدام الإعلام بكثافة. والجدير بالذكر أن الحكومتين لا الأولى ولا الثانية لم تستند إلى مكونات الثورة وقواها وقواعدها لمجابهة القوى الإقليمية التي ليس لها المصلحة في إقامة نظام وطني ديمقراطي في السود.و لمنع هذا المشروع من التحقق قدمت مصر والإمارات كل أشكال الدعم للمرتزقة وللقوات بقايا الإرهاب السياسي الإسلامي. وارتباطا بالحكومة فإن الحزب الشيوعي السوداني لم يقدم اي دعم للحكومة الانتقالية الثانية بسبب ابتعاد برنامجها الاقتصادي عن تطلعات الشعب وانقلابها عن الحد الأدنى المتفق عليه، وبسبب خضوعها للبرنامج والاجندات الرأسمالية العالمية وعبرنا عن رفضنا لمشروع عبد الله حمدوك في هذا الصدد.

المتدخلة الثانية ؛ رندة محمد من اتحاد النساءَ السودانيات اثارت في حديثها تأثير الحرب على النساء وأهم الانتهاكات التي تعرضت لها في الولايات والمدن وفي مخيمات اللجوء. وذكرت ان موقع السودان الجغرافي هو معبر للطرق البحرية وتوفره على مياه عذبة حيث فيه ثاني اكبر نهر في العالم مما اهله ليكون ذي أراضي خصبة وموارد طبيعية هائلة وجعله مطمعا للدول الإقليمية والدول العظمى.

إن هذه الحرب، تقول رندة محمد، فرضت على النساء النزوح واللجوء والإهانات والجوع والاغتصاب (423 حالة اغتصاب وخصوصا الأطفال 87٪)،مع العلم ان هناك صعوبة في الوصول إلى هذه الحالات لمساعدتها بسبب غياب مؤسسات الدولة ثم بسبب طبيعة المجتمع المحافظة والتي تخشى إشهار حالات الاغتصاب. وقد سجلت المتحدثة عدة اعتقالات في صفوف النساء ،كما عددت ان النزوح يحصل من 12 ولاية في ظروف مناخية جد صعبة ساهمت الأمطار في تفاقمها. كما أن مساعدات الأمم المتحدة موجهة ل 5 ملايين شخص، فيما عدد المحتاجين للتغذية يُقدر ب 15 مليون شخص. وقد نبهنا الأمم المتحدة إلى خطورة منح السلطة للقوات المسلحة بكل تلاوينها ونبهنا كذلك لهيمنة الإسلام السياسي على المؤسسة العسكرية ونتائجها خلال الثلاثين سنة الماضية لأنه تسبب في تملك السلاح في أيدي مليشيات لانظامية.

ونبهت كذلك إلى معاناة النازحين إلى مصر لأن منهم الآلاف غير مصرح بهم، وبالتالي حرمانهم /ن من التطبيب وحرمان أبنائهم من التعليم، بالإضافة إلى أن السلطات المصرية تمنع مساعدة السودانيين. أما النازحين إلى إثيوبيا، فمعاناتهم/ن مضاعفة لان مكان اللجوء هو الغابة وما يعني ذلك مستنقعات وتعفن وحشرات وحيوانات قاتلة وتربص الميليشيات المسلحة التي تقوم بعدة اغتيالات وجرائم.

المتدخلة الثالثة والأخيرة في هذا المؤتمر الصحفي، وهي إحسان فقيري من اتحاد الأطباء السودانيين، ابرزت الخطورة البالغة التي يواجهها القطاع الصحي بالسودان الذي كان اصلا يعيش الهشاشة قبل الحرب وقبل الثورة، أي منذ سنة 1979 على عهد جعفر النميري. لكن مع حلول سنة 1989 ودخول الإخوان المسلمين تم الإجهاز على قطاع الصحة وتم تدميره بسبب بروز الرأسمالية الطفيلية للإخوان وكذلك بسبب انصياعها الكامل لإملاءات ومخططات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هذه الحرب، تقول الدكتورة إحسان فقيري زادت الواقع مأساوية، وافرزت واقعا صحيا مخيفا، فتدهورت مكتسبات الثورة منذ بدء الحرب،حيث كانت قوات الجيش وقوات الجنجويد وهما وجهين لعملة واحدة، تنفذ ضربات عدوانية جوية تستهدف المؤسسات الصحية حيث تم تدمير 70٪ منها،نتج عنه وفاة 90٪ من مرضى القصور الكلوي وتم استهداف تسع ولايات طبية تعنى بتطعيم (تلقيح) الأطفال والأمراض المزمنة والسكري وسرطان الكلي. الحرب أثرت كذلك على البيئة؛ انتشار الاوبئة، أنشأ الجثث في الشوارع وداخل البيوت. هذا كله في ظل توقف أو منع دخول المساعدات الطبية بسبب تحكم واستحواذ القوات المسلحة على المذخرات والسلع إما للاستفادة منها او لتدميرها وإتلافها. وهناك أيضا تنامي حالات الاضطرابات النفسية بسبب الاغتصاب. والمطلوب الآن وعاجلا هو إيقاف الحرب لإدخال المساعدات الغذائية والطبية ،فالمواطن السوداني دفع فاتورتها غاليا، ولا احد من دول الجوار يريد مساعدتنا، وعندما اقامت المفوضية السامية للاجئين مخيما عبارة عن معسكر، وجدناه مفتقدا لأبسط مقومات الحياة الإنسانية : لا مراحيض، لا مياه للشرب ولا أسرة أمام ضخامة عدد النازحين (450000 نازح من بينهم 200000 امرأة في معسكر واحد). وتعتبر هذه الموجة هي أكبر موجة نزوح في العالم (أكثر من 20 م نازح).

التحدي الأكبر الآن هو إيقاف الحرب واستعادة المكتسبات واستكمال أهداف الثورة.

ما وراء الحرب وطاولات التسوية في السودان

في مايو الماضي كشفت منظمة سويسرية غير حكومية، عن تهريب أطنان من الذهب بقيمة مليارات الدولارات من أفريقيا سنوياً، حيث يتجه معظم الذهب المهرب إلى دبي قبل إعادة تصديره بشكل قانوني لدول أخرى، مما جعل دولة الإمارات العربية المتحدة في طليعة الدول المصدرة للذهب، وفرنسا أيضا تصنف كأكبر مصدر للصمغ العربي في العالم..

هذه المعلومات تفسر كيف ولماذا ظل السودان فقيرا، وهو ينتج مئات من أطنان الذهب سنويا، ويعتبر الأول في انتاج الصمغ العربي في العالم ..

الشاهد أن موارد السودان منهوبة، وما سقناه آنفا هو الدليل الذي لا يتطرق إليه الشك.

واستفادت الرأسمالية الطفيلية السودانية، والنخب السياسية المعبرة عنها، من هذا الوضع .. وكل محاولات قطع الطريق على الثورة، بما فيها هذه الحرب تستهدف استمرار نهب الموارد، وبقاء السودان في أتون التبعية.

الحرب العبثية، وفي ثناياها حرب الوكالة، وتمرير الأجندة المشبوهة، وبعد أكثر من 15 شهرا، لم تحقق انتصار طرف على الآخر. وطول أمدها، مع التطورات الاقليمية والعالمية، واستنزاف طرفيها، وخشية تحولها لحرب قارية، تطلب البحث عن حلول بديلة، هذا ما يفسر كثرة المؤتمرات، واللقاءات، والمحادثات الهاتفية بين الاخوة الأعداء..

على الجانب الآخر، فإن الحركة الجماهيرية، بقيادة طلائعها الثورية، والتي لم تغفل يوما عما يحاك ضد الثورة، والتي استبسلت في الدفاع عنها، والاصرار على النصر .. لم تزدها الحرب الا اصرارا على تحقيق أهدافها وعلى رأسها مدنية الدولة وابعاد العسكر عن السياسة وحل المليشيات ومعاقبة المجرمين..

وفي الطريق نحو هذا الهدف، تستمر محاولات بناء الجبهة الشعبية الواسعة،لا لوقف الحرب فقط بل لاسترداد الثورة، وشهدنا الخطوات العملية في هذا الجانب، بفتح الميثاق الثوري للجان المقاومة للتوقيع، وقيام الجبهة النقابية، وتحالف قوى التغيير الجذري، والعشرات من التنظيمات والكيانات الثورية تنخرط في المباحثات من أجل وحدة قوى الثورة..

وستظل هذه القوى ومشروعها الوطني نحو التغيير الجذري، صمام الامان لاسترداد الثورة واسقاط المشاريع المشبوهة التي تهدف لبقاء السودان داخل حظيرة التبعية للإمبريالية الامريكية ووكلائها في المنطقة.

عن الميدان 4208 : الثلاثاء 23 يوليو 2024م.

قراءة في مؤلف « محاضرات حول تحرر النساء» لألكسندرا كولونتاي

(الجزء 1)

مؤلف « محاضرات حول تحرر النساء « لكاتبته ألكسندرا كولونتاي و الذي يحتوي على 14 محاضرة قامت بإلقائها في جامعة « سفيردلوف» في لينينغراد سنة 1921 و التي كانت موجهة لفائدة طالبات يتهيأن للعمل في قطاعات نسوية , هدفت كولونتاي من إلقاء محاضراتها إلى تقديم رؤية إجمالية عن الموقف الماركسي من قضية النساء بشكل مبسط و إبراز التحولات الثورية لشروط حياة و وضع المرأة الجديد في الدولة العمالية و يعنى بذالك الاعتراف بها كعضو كامل الحقوق في المجتمع و أيضا سلطت الضوء على العلاقات بين الرجل و المرأة.

عزيزة الرامي

إن المؤلف يبين التحولات التي حصلت عبر دراسة الماضي و فهمه و خاصة التحليل التاريخي لوضع المرأة في علاقته بالتطور الاقتصادي للمساهمة في تسهيل الرؤية الاشتراكية و البحث عن السبل المؤدية للتحرر التام و غير المشروط للنساء خاصة العاملات والفلاحات و سنعمل على استعراض قراءة في المحاضرات الأربعة عشر عبر تقسيمنا لها عبر ثلاث أجزاء.

– الجزء الأول يشمل المحاضرات 1 و 2 و 3 و 4 و التي سنبرز من خلالها وضع المرأة بالمشاعة البدائية ثم النظام العبودي و ثالثا النظام الإقطاعي.

– الجزء الثاني يشمل المحاضرات 5 و 6 و 7 و 8 و الذي سنبرز فيه وضع المرأة خلال عصر الرأسمالية بمحلتيها « ازدهار الرأسمال التجاري و الصناعة اليدوية و مرحلة رأسمال الصناعة الكبرى» و أصول قضية النساء و الحركة النسائية و دور المرأة العاملة في الصراع الطبقي.

– الجزء الثالث سيشمل عمل المرأة خلال الحرب و ديكتاتورية البروليتاريا « تنظيم العمل و شروطه و الثورة و الحياة اليومية» و ثورة الأخلاق و العادات و عمل المرأة اليوم و غدا.

المحاضرة الأولى : وضع المرأة في الشيوعية البدائية .

تنطلق كولونتاي بأن وضع المرأة ينجم عن نمط العمل الذي تؤديه في مرحلة محددة من تطور نظام اقتصادي خاص و تخص بالذكر « المرحلة الشيوعية البدائية» و التي لم تكن تعرف « الملكية الخاصة « و كانت مهام و عمل المرأة و الرجل واحدة خلال تلك الفترة « الصيد القطاف» و لم تكن هناك فوارق بين الصفات الجسدية للمرأة و الرجل من حيث صلابة العضلات و قوة التحمل، و تعتبر كولونتاي أن كلا الجنسين كانا يتمتعان بمرونة و قوة شبه متماثلتين و أن بنية الجسدية للمرأة حاليا هي نتاج للدور الذي أسند لها المتمثل في الإنجاب و تربية الأبناء.

تعتبر كولونتاي أن تلك الفترة القائلة لم تعرف ظاهرة خضوع المرأة للرجل و لم تكن شروط التمييز بين الجنسين متوفرة في تلك الحقبة نظرا لعدم توفر المفاهيم مثل الشرع و القانون و الملكية الخاصة.

تميزت تلك الفترة بكون القبيلة هي من تتخذ جميع القرارات و من يرفض الانصياع لها يكون مصيره الموت ، إذ أن النظام القبلي آنذاك يعتمد على قيم التعاضد و المساواة و التضامن للصراع من أجل البقاء.

لتستخلص كولونتاي أنه في عصر الشيوعية البدائية لم تعرف المرأة العبودية ولا التبعية الاجتماعية ولا الاضطهاد.

ليتغير وضعها خلال مراحل لاحقة مع المحاولات الأولية للعمل المنتج و التنظيم الاقتصادي و الذي صاحبه ظهور أشكال جديدة من التجمع الاجتماعي.

و تطرح كولونتاي لتوضيح هذا التغير مقارنة بين وضعيتين « وضع المرأة في قبيلة تزاول الزراعة و وضعية المرأة في قبيلة تزاول تربية المواشي و تستند كولونتاي في مقارنتها للأبحاث التي تناولت التاريخ الاقتصادي و التي طرحت في البداية تصور يهم مراحل التطور الاقتصادي و درجاته و الذي اعتبر بأن القبيلة انتقلت من الصيد لتربية المواشي ثم الزراعة و اخيرا العمل الحرفي و التجارة.

ثم تستعرض كولونتاي أنه ظهرت لاحقا أبحاث سوسيولوجية حديثة أبانت أن بعض القبائل لم تخضع لهاته السيرورة من التطورات الاقتصادية و إنما انتقلت من الصيد مباشرة للزراعة بسبب الشروط الجغرافية و الطبيعية .

عرف التنظيم الاقتصادي ظهور نمطين مختلفين « الزراعة و تربية المواشي» و اللذان ظهرا و تطورا في عصر واحد في شروط طبيعية مختلفة.

لتعتبر كولونتاي أن وضع النساء القبائل المزاولة للزراعة كانت أفضل و أكثر تميزا من وضع النساء بالقبائل المزاولة لتربية المواشي و حياة البدو.

و يعود اختلاف وضع المرأة في كلتا الحالتين في نظر كولونتاي لدور المرأة في الاقتصاد، و تنطلق من الشعوب المزاولة للزراعة ، و توضح هنا أن المرأة لعبت دورا أساسيا و الذي سيحدد مكانتها العالية و وضعها المتميز داخل القبيلة إذ أن النساء هن أول من اكتشف الزراعة و أول من عمل في الأرض و رسخن فكرة الزراعة كوسيلة لتأمين الطعام بأقل جهد مقارنة مع الصيد المحفوف بالمخاطر و ترسخ بالعشيرة خاصية حكمة المرأة و التي حققت أكبر قدر من الإنتاج مقابل أدنى قدر من العمل و الجهد عبر اكتشاف الزراعة و خاصية تقليب الأرض للحصول على منتوج أوفر، هذا الاكتشاف الذي كان مهما لمكانة المرأة المتميزة في المجتمع و الاقتصاد لمدة طويلة.

و تطرح كولونتاي أيضا أن النساء قد صقلن مهارتهن في التعامل مع النار و التي اعتبرت أيضا أداة اقتصادية ليتم اكتشاف تقنية شواء اللحم للمحافظة عليه لمدة أطول و بناء الأكواخ للحماية من التقلبات المناخية و ممارسة العمل الحرفي كالغزل و النسيج و صنع الانية الفخارية و جمع الأعشاب للاستفادة منها في المعالجة كأول بوادر الطب.

تطرح كولونتاي أنه داخل القبيلة جرى تقسيم الأدوار على أساس مهمة الصيد و الحرب و نهب القبائل الأخرى للجل و النساء الشابات اللواتي ليس لديهن أبناء و أوكلت للأمهات مهمة الزراعة و التي كان لها مردود أفضل لتتحول لقاعدة القبيلة الاقتصادية و انطلاقا من هذه الفكرة اكتسبت المرأة مكانة مرموقة و كانت تملك السلطة داخل القبيلة و هكذا سادت قوانين نظام الأمومة و لتستنتج كولونتاي أن المرأة لم تنتزع المكانة المتفوقة لدى القبائل الزراعية بصفتها أم تنجب الأبناء و إنما بصفتها المنتج الرئيسي في اقتصاد القبيلة لأن الصيد الموكول للرجل اعتبر كنشاط ثانوي بينما اعتبرت الزراعة الموكولة للمرأة العمل الأكثر أهمية في ذاك العصر إذن مسألة انصياع المرأة و خضوعها للرجل أمرين غير ممكنين و بالتالي فدور المرأة في الاقتصاد هو المحدد لحقوقها في الزواج و المجتمع.

و فيما يخص وضع المرأة بالقبيلة المزاولة للتربية المواشي ، هاته المهمة أوكلت للرجال الصيادين المحاربين الأقوياء القادرين على أسر فريستهم حية، أما النساء فكان اهتمامهم بالصيد مؤقت و تشغلهن الأمومة التي تفرض عليهن وضعا خاصا مما نتج عنه تقسيم العمل القائم على تمايز الجنسين.

فمن وجهة النظر الاقتصادية، كان دور الرجل أكثر إنتاجية و الذي يؤمن ازدهار القبيلة و يتجلى في الصيد و زيادة عدد الحيوانات المأسورة باعتباره النشاط الاقتصادي الرئيسي و الأكثر أهمية بينما اقتصر دور النساء على تدجين الحيوانات المأسورة و هو العمل الأقل إنتاجية أي ثانوي و بالتالي تشكلت صورة المرأة كمخلوق دوني و اتسعت الهوة الفاصلة بين الجنسين.

و تطرح كولونتاي بأن القبائل القائمة على رعاية و تربية الحيوانات كانت تعيش أيضا على الحرب و السلب و النهب للقبائل الأخرى و الذي خص بالبداية الحيوانات ليتكور الأمر في وقت لاحق لأسر الأبناء و جعلهم عبيد و خطف النساء و الزواج منهن قسرا.

إذ أن ظاهرة الزواج القسري وصم تاريخ البشرية و ساهم في ترسيخ اضطهاد و دونية المرأة و التي تعاظمت مع ظهور الملكية الخاصة لتصبح هي الأخرى من الممتلكات أي فقدان كافة حقوقها و انتكاسة كبيرة لوضع المرأة.

إن قبائل الرعاة لم تكن أي احترام للمرأة و ساد النظام الأبوي باعتبار الرجل هو المسيطر ، لتصل كولونتاي أخيرا لاعتبار أن وضع المرأة في المراحل الأولى لتطور البشرية يختلف باختلاف أنماط التنظيم الاقتصادي فحيث ما كانت المرأة تؤدي دور المنتجة الأساسية في النظام الاقتصادي كانت مكانتها مرموقة و محترمة و تتمتع بحقوق متميزة و لكن إذا كان عملها و دورها ثانويا كانت تحتل وضعا تابعا و تتجرد من الحقوق لتتحول لخادمة للرجل أو جارية له.

المحاضرة 2 : دور المرأة في نظام العبودية

عقب زيادة العمل البشري و تراكم الثروات ، حل مكان « الشيوعية البدائية» نظام اقتصادي قائم على الملكية الخاصة و المبادلات المتنامية « التجارة» و أصبح المجتمع مقسم لطبقات و تنطلق كولونتاي من طرحها لسؤال التالي :

ما هي النتائج التي ترتبت عن ظهور الملكية الخاصة بالنسبة لوضع المرأة الاجتماعي ؟

في مراحل محددة ظهرت لجانب الزراعة مهن مختلفة (الفخار – الدباغ – الجندي الحايك....°و مع تطور العمل الحرفي و ازدهاره تراجعت أهمية الفلاحة وترافق ظهور المهن بظهور التجارة ليظهر مفهوم الربح و الذي أصبح محرك للاقتصاد؟

و بعد فقدان قيمة الزراعة و أصبحت عاملا لا يليق إلا بالعبيد لتطلبه يد عاملة كثيرة و كان مردود التجارة و الصناعة الحرفية أكبر من الزراعة و ما أن ظهرت الملكية الخاصة و ظهر الركض وراء الربح.

أمام هذا التطور تعتبر كولونتاي أنه من الطبيعي أن تفقد المرأة مكانتها المتميزة السابقة مع فقدانها دورها كمنتج أساسي في النظام الاقتصادي مما أدى إلى استعبادها نتيجة إلغاء دورها في الإنتاج.

و تعتبر كولونتاي أن اضطهاد النساء مرتبط بتقسيم العمل القائم على تمايز الجنسي ، هذا التقسيم الذي أتاح للرجل احتكار العمل المنتج و ترك للمرأة المهام الثانوية المرتبطة بالبيت و الأسرة و الإنجاب و مع اكتمال هذا الاقتسام ، تعزز خضوع المرأة و تبعيتها حتى وصلت حد العبودية.

تطرح كولونتاي كنتيجة أنه من أهم النتائج التي نتجت عن ظهور الملكية الخاصة هي انفصال الاقتصاد المنزلي عن اقتصاد القبيلة مما أدى لظهور نمط جديد للأسرة « الأسرة المنغلقة و المنطوية على ذاتها» و أدى ذلك لاحتكار الذكور كل الأعمال الإنتاجية الخارجية بينما حكم على المرأة بأن تصبح أسيرة البيت مما ساهم في استعبادها و ربط دورها بعمل محدود و غير منتج و أصبحت تعتبر مخلوق ليس له قيمة مقارنة مع الرجل.

إذن ماهو دور المرأة في هذه المرحلة من التطور ؟ تنطلق كولونتاي للإجابة على السؤال من أن دور المرأة في الإنتاج أصبح مرتبط بانتمائها الطبقي ، إذ أنه عقب التطور الاقتصادي ، ظهرت طبقتين متمايزتين و هما طبقة الأحرار و طبقة العبيد.

لتضع كولونتاي مقارنة بين وضع المرأة المنتمية لطبقة الأحرار و الأخرى المنتمية لطبقة العبيد.

بالنسبة للنساء المنتميات لطبقة الأحرار و الأسياد ، كن يتمتعن بشيء من الحقوق و الامتيازات و لكن هاته الامتيازات راجعة لمكانة أزواجهن و أسرهن في حين أنهن كبشر لم تكن لهن أي قيمة و حياتهن كانت تحت وصاية الأب ثم الزوج و اقتصر دورهن في حدود البيت منعزلات عن أي نشاط خارجي أو اقتصادي و كان دورها مقتصرا على الإنجاب و علة تكون زوجة فاضلة و مسؤولة عن إدارة البيت و شاع لجانب الزواج الأحادي في بعض المجتمعات من بينها اليونان ظهور لجانب الزوجة الرسمية، الأمة لإشباع رغبات الجسد و المحضية لتلبية الحاجيات الفكرية و العاطفية. إذن النساء المنتميات لطبقة الأحرار كن خاضعات و مجردات من كافة الحقوق مثل العبيد.

أما النساء المنتميات لطبقة العبيد فتعتبرهن كولونتاي أنهن متساويات مع الرجال العبيد في افتقادهن الكلي للحقوق و اضطهادهم المشترك و حرمانهم من الحرية و تأديتهم للأعمال المرهقة و معاناتهم مع الجوع و كافة أنواع التعذيب.

إلى جانب هؤلاء تطرح كولونتاي، نوع أخر من النساء ظهرن في عدة مجتمعات مثل اليونان هن النساء المحضيات و اللواتي اعتبرن مواطنات حرائر أو إماء منعتقات ينتهكن قوانين الزواج الأخلاقية و قد كن عشيقات مشاهير الرجال في اليونان خاصة،

تميز هؤلاء النوع من النساء بقدر عال من الثقافة و العلم و الفلسفة و كان لهن اهتمام بالسياسة و تدخلن في شؤون الدولة.

تعتبر كولونتاي أن وجود المحضيات دليل لسعي المرأة وراء التحرر و لكنهن افتقرن لشرط أساسي للنجاح هو أنهن لم يكن يؤدين أي عمل منتج بالنسبة للاقتصاد الوطني أي عديمات الفائدة مثل زوجات طبقة الأحرار الفاضلات و لكن خاضعات بدورهن للرجل من الزاوية المادية كما تصف كولونتاي.

يتبع

وجهة نظر حول الترابط الموضوعي بين النضال التحرري الوطني والنضال الطبقي

غازي الصوراني

إن أي حديث عن «الإمبريالية» و«التحرر الوطني»، والاستقلال، دون التفات إلى توعية وتنظيم الجماهير الشعبية التي تعاني الفقر والبطالة والقهر، ودون معرفة بأن الوطني مبني على الطبقي وليس العكس هو نوع من العجز والقصور؛ ذلك إن مواجهة الإمبريالية، وتحقيق «التحرر الوطني» والاستقلال، تتم فقط في مواجهة النظم التي تمثّل رأسمالية كومبرادورية تترابط وتتداخل مع الإمبريالية، وهي التي تكرّس التبعية. وهنا نعود إلى ماركس، وأساسية الصراع الطبقي، فهو الذي يمثل التناقض الرئيسي الذي يجب حسمه.

على أي حال ، فقد أوضحت الحالات الثورية الجماهيرية العفوية أن الصراع الطبقي قد تفجّر، وإذا لم تنتصر الجماهير الشعبية في المحاولة الأولى، هناك بالضرورة محاولة ثانية وثالثة، نتيجة أن هذه الجماهير لم تعد قادرًة على تحمّل وضع الاستغلال والاستبداد والخضوع ، وبالتالي فان النهاية المنطقية هي انتصار الجماهير على تلك الأنظمة شرط توفر أحزابها الطليعية الماركسية الثورية.

فإذا كانت الجماهير الشعبية قد نجحت في كسر حاجز الخوف من أنظمتها وأجهزتها الامنية، فليس من الممكن أن يعود ذلك الحاجز مجددا ، لكن المعضلة أو العقبة الرئيسية الجوهرية في الحراك الجماهير الشعبي المستقبلي ، تتبدى في تفعيل واستنهاض أحزاب اليسار الماركسي، حيث لا بد من ماركسيين معنيين في المبادرة الى المزيد من توعية العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وتنظيمهم وتحريضهم على الثورة ضد أنظمة الاستغلال الكومبرادوري، وهذا يعني ان تكون تلك الأحزاب بمثابة عقل العمال والفلاحين الفقراء والمضطهدين، وأن يبلوروا رؤية تخصهم، وإستراتيجية واضحة واهداف محددة وآليات ثورية تقودهم للانتصار.

هنا بالضبط ، اخاطب رفاقي عرباً وأمازيغ وأكراد وغيرهم في كافة أحزاب اليسار الماركسي في الوطن العربي، قائلا بوضوح ساطع : إن الحاجة إلى وعي النظرية الثورية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، قضية تقرر مصير العمل الثوري كله في بلداننا، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواصل حزب ثوري بدونها ، وعليكم ان تسألوا ؟ الى متى سنظل نردد هذه المقولة التي أصبحت بديهية بلا نشاط فكري ونضال سياسي وديمقراطي وجماهيري وكفاحي مكثف وفعال؟

فليسَ يساريًا من لا يعي ويؤمن بعمق بدور النظرية الثورية أولاً لتفعيل الحركة الثورية، وليس يساريًا من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الطبقي والصراع السياسي والديمقراطي والثوري ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف وضد قوى اليمين الليبرالي والرجعي السلفي، وضد كل أشكال التبعية والتخلف والاستبداد والخضوع، وليس يساريًا من لا يمارس – وفق الزمان والمكان المناسبين- كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الوجود الصهيوني والقواعد الأمريكية المنتشرة في الوطن العربي... وليس يساريًا – بل خائنا – من يستعين بأعداء وطنه بذريعة الديمقراطية، وليس يساريًا من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها، وبالطبع ليس يساريًا أيضًا من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الإمبريالي .

وفق هذا المنطلق، يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار عمومًا، والماركسي المتطور المتجدد خصوصًا، الملتزم بالمنهج المادي الجدلي، فلا مكان هنا للتلفيق أو التوفيق ناهيكم عن الارتداد الفكري صوب الأفكار الهابطة والانتهازية والليبرالية الرثة؛ إذ أنّ هذه المنهجيات المضللة أساءت كثيرًا جدًا لليسار العربي كله وأدت إلى عزلته عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد، هذه تعريفات جوهرية وقيم عامة لليسار، ومن وجهة نظري، ليس يساريًا من لا يدافع عنها. وبالتالي، بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها، وأن لا يُكتفى بالتسميات أو الألوان الحمراء، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات علاوة على الوعي المتجدد للماركسية ومنهجها، ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري أو وحدة قوى يسارية، يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسية الانتهازية والارتدادات الفكرية وتفاقم مظاهر التفكك الشللية والتحريفية الانتهازية والمصالح الطبقية الخاصة؛ فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساسًا؛ ذلك إنّ القول بدور تاريخي لليسار العربي ليس إلا فرضية على جميع فصائله وأحزابه واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية والواقع المعاش (الملموس) عبر الممارسة اليومية المتصلة بكل مقتضياتها السياسية والكفاحية والمجتمعية والجماهيرية .

إنّ ما تقدم، يتطلب من احزاب وفصائل اليسار ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة (السياسية والفكرية والجماهيرية والتحررية والاعلامية والمجتمعية والإدارية والمالية)، لبناء حركة ثورية ديمقراطية صحيحة وممأسسة تطرد كل مظاهر ازماتها الفكرية والتنظيمية والسياسة، بما يمكنها من جسر الفجوة بينها وبين جماهيرها والتوسع الكمي والنوعي في أوساطها واستعادة ثقتها بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي والقومي والعالمي، وإلا فإن مسيرتها في الظروف الصعبة والمعقدة الراهنة من أجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق.

إنّ ما تقدم، يتطلب من احزاب وفصائل اليسار ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة (السياسية والفكرية والجماهيرية والتحررية والاعلامية والمجتمعية والإدارية والمالية)، لبناء حركة ثورية ديمقراطية صحيحة وممأسسة تطرد كل مظاهر ازماتها الفكرية والتنظيمية والسياسة، بما يمكنها من جسر الفجوة بينها وبين جماهيرها والتوسع الكمي والنوعي في أوساطها واستعادة ثقتها بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي والقومي والعالمي،

إن الحاجة إلى وعي النظرية الثورية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، قضية تقرر مصير العمل الثوري كله في بلداننا، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواصل حزب ثوري بدونها ، وعليكم ان تسألوا ؟ الى متى سنظل نردد هذه المقولة

خلاصة القول، ما زالت المهمة الملحة التي تنتظرنا هي تحويل نضال أحزاب وفصائل اليسار العربي وحركة الجماهير الشعبية الفقيرة في كل قطر عربي إلى حركة تحرر قومي شاملة ترفد حركة الثورة العالمية ضد الرأسمالية الإمبريالية برمتها. ولا بديل عن الماركسية الثورية المتجددة أبدًا بحكم طبيعتها الداخلية مرشدًا ومضمونًا لهذه السيرورة الثورية؛ إذ لا مستقبل لشعوبنا وكل الشعوب الفقيرة في كوكبنا، إلا من خلال الالتزام الواعي بالرؤية الماركسية ومنهجها، بقيادة الأحزاب الماركسية الثورية المُعبّرة عن مصالح الجماهير الشعبية وتطلعاتها، ما يعني بوضوح أن منطلقاتنا الفكرية أو المعرفية ذات العلاقة بالرؤية أو المنظور الطبقي للصراع ضد قوى الاستغلال والتبعية في بلداننا من ناحية وضد الوجود الإمبريالي الصهيوني من ناحية ثانية، ينبغي أن تقاس بعلاقتها بالتحرر الوطني، وبالسؤال المصيري: إلى أي مدى تقوم تلك الأفكار عبر الحزب الطليعي الماركسي في تفعيل النضال والكفاح الجماهيري بالدفع الثوري الى الأمام لتحقيق أهداف التحرر الوطني بعيدا عن أي شكل من أشكال الإعاقة للحركة التحررية الوطنية الديمقراطي الثورية؟

هذا هو المعيار الرئيسي للحكم على سيرورة التحرر الوطني في بلداننا ارتباطا بالعلاقة العضوية بالمنظور الطبقي الماركسي كضمانة استراتيجية لتحقيق انتصار الجماهير الشعبية، ولهذا أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العربي، أن تكون معنية بتحديد الموضوعات الأساسية القومية والوطنية التحررية من جهة والطبقية المجتمعية من جهة ثانية، التي يشكل وعيها، مدخلًا أساسيًا لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، انطلاقًا من إدراكها الموضوعي، بأن التعاطي مع الماركسية ومنهجها؛ بعيدا عن كل أشكال الديماغوجيا والجمود وتقديس النصوص، كفيل بتجاوز أزمتها الراهنة، إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع بلدانها بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، وامتلكت برامج واضحة وآليات وطنية تحررية وديمقراطية طبقية للنضال.

العطش

عبداللطيف صردي

لا هتافات ملاعب لا زالت لم تر النور .ولا بارود المواسم البارد تطلق في عنان السماء .ولا رقص موازين الباهت الذي يغري شبيبة ركبت مراكب المنية بحثا عن حلم وردي .ولاطوابير المؤشر اغنت او اعفت عن فاقة او مدلة او مسغبة .ولا جوقة الكتبة المداحين في صحف صفراء او قنوات اللغو .ولا مطنبي التحاليل العارفين تفاصيل العلوم الدقيقة والانسانية ومسافات المجرات ومعاني حروف الجر .ولا فقهاء الفتنة ومفسري الاحلام اللاوردية طبعا او دجالي مدرجات مدارس المهندسين. حيث يقبع بعض المنومين وكأن على هاماتهم الطير. تستهويهم الاضاليل .

كل هذا لا يشفي غليل عطش مداشرنا وبعض مدننا المهمشة في مغرب ادعوا بهتانا انه اخضر. ولكن اختلطت فيه الالوان ورموز صناديق الفرز .يتنابز اهلها بساقط القول واغلظ الايمان .ووعود معسولة تصور القادم في ابهى حلله وهو القاتم الاغبر .

ويا هؤلاء العارفين والمتفيقهين والصحفجية ويا من يملأ هذا الفضاء الازرق صباح مساء صياحا يصول ويجول بسيفه ذو النصل من ورق مقوى .قياما وقعودا وعلى جنوبهم .يبشر ويندر او يطمس واقعا كاد يفقؤ المقل وهو لا يبارح شاشته وعالمه اللاشعوري السقيم بشتى العاهات والمطبات .

فان فتحت حنفية وانهمر ماؤها باردا زلالا. أو دخلت حمامك او سقيت حديقتك .تفكر بان من بني جلدتك في بوادي نائيات يقطعن نسوة شقيات مسافات على دواب .هي بدورها قد تكون ضمأى .فلا تنسى أمة تريد ان ترضع الغمام .وكيف نغسل موتانا .شكرا لك محمود درويش وشكرا لشعب الخيام قبل السابع من اكتوبر وبعده. لقد الهمتنا قصائدك وشعبك الصامد. فن القول وحب الحياة .

في الحرّ،

نفتقد الثلاجةْ.
لتبرد لنا،
جرعة ماء.
فنتذكر،
أننا بعد،
بلاكهرباء..
ونقول شكرا،
يارئيس الجماعةْ،
شكرا،
يابلد الإستثناء !
في العيد،
ينقطع حبل الرجاء.
ونعلق اللحم،
الى أجل غير مسمى.
فتفسد الفرحةْ،
في عيون الأبناء،
وتتذكر،
أن للكهرباء،
رائحة كريهةْ..
ونقول شكرا،
يارئيس الجماعةْ،
شكرا،
يابلد الإستثناء !
حين تتسخ الثياب،
تشمر زوجتي،
أكمام القهر.
وقد سبقتها النساء،
مسافة الة التصبين.
وتتذكر،
أننا بعد،
بلاكهرباء،
فتدلق ماء الغسيل..
وتقول شكرا،
يارئيس الجماعةْ،
شكرا،
يابلد الإستثناء !
حين يُطبق الليل،
يُخرج الجدارُ لسانهْ،
في وَجه الأبناء.
لاليروي حكايهْ،
بل ليذكرنا،
أننا بعد،
بلاكهرباء.
فلانحلم بالتلفاز،
ولابمكيفات الهواء،
لانحلم حتى..
ونقول شكرا،
يارئيس الجماعةْ،
شكرا،
يابلد الإستثناء !
في اخر المشوار،
حين تسقط الثانية الأخيرةْ،
من عمر إنقضى.
وتدق الساعةْ،
أوان القبر،
ويمضي والدايَ،
بلارجعةْ،
بلالحظة تحت الكهرباء،
في زمن الكهرباء.
سأعود،
محملا بميراث،
من اللعنات..
ولن أقول شكرا،
يارئيس الجماعةْ،
ويابلد الإستثناء !

محمد الوهابي.

الرغبة، مرة أخرى

نورالدين موعابيد

سبق أن لامست، في نص سابق، كون الإنسان حيوانا راغبا بامتياز، ومن البداهات أن رغباته وثيقة الصلة-ات- بالغرائز، أوالدوافع الباحثة عن التحقق (الإشباع)، ولاسيما الثنائيّ غريزة الحب (ألهتها Eros)، وغريزة الموت (ألهتها Thanatos)، وفق رائد التحليل النفسيّ Freud، الذي اجترح الليبيدو: اجتناء اللذة، واجتناب الألم، يقول: (إن مبدأ اللذة هوالسيد، الذي ما فوقه سيد.) (قلق في الحضارة، ترجمة جورج طرابيشيّ.ط:04.دار الطليعة.بيروت.ص:09. بتصرف.)، وهو أحد المؤثرين في الفكر المعاصر منذ القرن الماضي، إلى جانب Marx، صاحب فائض القيمة، وNietzsche المؤمن ب «الإنسان الخارق (السوبرمان)». وتزعم «باربارا وبتر» أنه (مع حلول عام 1930 رأى فرويد أن الثقافة تنشأ عن الحب والعمل المشترك، إذ يجب أن يُفهم الحب بأنه ينبع من نرجسية عدوانية أساس تعد كل فرد آخر عدوّا محتملا، منافسا أو مانعا حريته، يحمل العدوان المحرض دفاعا عن هذه النرجسية فقط، عبر تكوين رد فعل يتحول إلى حب متناقض يميز المجتمع.) (أنماط العنف، الثقافية. ترجمة محمود يوسف عمران. عالم المعرفة. العدد:337. السنة:2007. ص.ص: 124/123.)

والظاهر أن Freud استدرك فساوى بين الغريزة الجنسية والغريزة العدوانية، حتى إن القارئ ليستنتج أن عالم النفس، هذا، يعتبر العدوانية متأصلة في أعماق أعماق الإنسان، عكس Rous-seau -تمثيلا لا حصرا-الذي ذهب إلى أن الكائن البشريّ خيّر طبيعة، أما ما يمكن أن يسلكه من سلوكات سالبة نظير العنف، التدمير، القتل... فمصدرُه الرئيسُ هو المجتمع بتناقضاته. وقريب من موقفه ما تلخصه القاعدة الفقهية (الأصل في الذمة البراءة.). وكان من باب السماء فوقنا، والأرض تحتنا أن الطبيعة، حاضنة الغرائز، «استسلمت» لاختراقات الثقافة التي هذبت تلك الغرائز، وخففت غلواءها، مستندة إلى العقل، وإلى الأخلاق (المعتقدات، القيم، الرموز.. مختلف المحددات المجتمعية، أو ما يسميه Freud»الأنا الأعلى (الأسمى، في بعض الترجمات): مجموع الأوامر والنواهي الخارجية، هذه الأنا الأعلى، التي تنظم تصريف الرغبات فتميز ما هو قمين بأن يُشبع، وما يُحظر تفعيله.

إن الرغبات (الأهواء: «الهو»)، غير المسموح بإشباعها من قبل الأنا الأعلى لا تمّحي (لا تنتفي)، وإنما تكبت، وتكظم على مستويات الوعي (الشعور)، وتتحين إحدى فرص التمظهر(الأحلام، زلات اللسان، زلات القلم، النكت...)، حين يتوارى الوعي لصالح حضور اللاوعي. وفي الأدبيات الماركسية، نقرأ قول المعلمMarx: «إن الرغبة في الكشف عن الحقيقة ليست سوى أحد الشرطيْن ليكون الشخص مثقفا، أما الشرط الآخرُ فهو أن يكون شجاعا، أن يكون مستعدا للذهاب بالبحث العقلانيّ إلى أبعد مدى، أن يقوم بنقد صارم لكل ما هو موجود، صرامة تحول دون تراجع النقد أمام النتائج التي يقود إليها هونفسه، وأمام الصراع مع السلطة أيّا كانت.» ولئن كانت البحوث الدسمة، المنجزة حول الحقيقة، قد انتهت -في أغلبها-إلى أن الحقيقة متأبية، لا تنقاد، ولا تمنح مفاتيح فك شفراتها بيسر، أوهي غارقة في النسبية، مما دعا Nietzsche إلى الاعتراف، الكاشف، بأنه ليست هناك حقيقة، بقدر ما هناك مجرد تأويل الحقيقة، ليس غير، وهوما جاراه فيه Foucault، فإن قشدة نصMarx، السابق، تتمثل في أن المعلم أدرك مربط الفرس؛ إذ أثنى على كفاية العقل الناقد ونجاعته الصارمة، غير المخاتلة، التي لا تهادن السلطة بمختلف أطيافها، ولا تنسحب من حومة الصراع مهما كلفها ذلك من تضحيات، ومن ثمة إيمانها بحتمية تقويض هياكل الاستبداد .

أقول، ما أقول، عسى أن يُحيّن (يُرهّن) في مجتمعات الحيف، والعسف، والزيف، دونما تغييب الجدل، الذي أشعل ناره، وأمدها بالحطب الجزل، المنتسبون إلى مدرسة فرانكفورت، بخصوص «العقل الأداتيّ». وإذا كانت «الرغبة» قد أرقت كثيرا من الفلاسفة المعاصرين والقدامى على الرغم من اختلاف رؤاهم وأطرهم المرجعية، فإن ممّا يُحمد للماركسيين أنهم لم ينظروا إلى الإنسان خارج علاقاته الاجتماعية (المجتمعة كما كان Marx يفضل).، فلا تستوعب الرغبة، الحاجة، الإرادة، المتعة، السعادة....إلا في أبعادها الاجتماعية، بل إن Lacan لم يجد أدنى غضاضة في قياس مفهومه «فائض المتعة» على مفهوم Marx، الثرّ، «فائض القيمة». ولخطورة مفهوم الرغبة انتبه السيميائيون، أتباع A.J Geimas الليتوانيّ الأصل، في التحليل العامليّ، والخطاطة السردية، إلى أن العامل الذات (صاحب الحاجة)، يُحركه التوق، حتى يتصل بالعامل الموضوع، بعد أن ترجح كفة العوامل المساعدة، وتبز، من ثمة، كفة العوامل المضادة (المعاكسة)، باستحضار العاملَيْن الآخريْن: العامل المرسل، والعامل المرسل إليه. ويعتمد العامل الذات في مناوراته، العديدة، الاستراتيجية مفاهيم أخرى، هي: القدرة، الواجب، الدراية، هكذا يكتمل الرباعيّ، بالإضافة إلى الرغبة، بؤرة هذه المساهمة المتواضعة.

لا يمكن تمثل قصدية» Schopenhauer» إلا إذا اعتد المتتبع بالمسوغات التي أملت على الفيلسوف ما أملته، وبخاصة ميله الصارخ إلى المنظور التشاؤميّ، المحفوف بتثمين «الألم»، أو المعاناة.. وبذلك تمسي الرغبة قلقة، مربكة الفرد، بل إن «السعادة» لتغدو شروى نقير، أو هي إن شئت «لبن العصفور «أو» النوق العصافير «.

يقول: «إن أكبر خطإ نقترفه هو اعتقادنا أننا وُجدنا لنكون سعداء».(العالم إرادة وتمثلا).ومن حسن طالع تاريخ الفكر الفلسفيّ أن فلاسفة ثقيلي العيار، لم يذهبوا مذهب «شوبنهاور»، هذا، يتصدرهم الفلاسفة الماركسيون، الذين يصدق في حقهم قول كاتب هذه السطور: «التاريخ صنيعة الإنسان»حيث يتبنى المناضلون اليساريون الصراع الطبقيّ، في إطار جدلية الواقع (البنيةا لتحتية)، والفكر (البنى الفوقية).. هكذا تتبدى إجرائية المفاهيم الماركسية، التي من قبيل علاقات الإنتاج، أدوات الإنتاج، توزيع الثروات العادل.. وبما أن الماركسيين كذلك، فقد اعتبرت الماركسية، أساسا، فلسفة إنسانية، تغييرية.. ومن ثمة تتأكد إبداعيتها، وفعاليتها .. فمن ذا الذي يجرؤ على أن يصادر بهجتنا، أويحاول تجريد ليلنا من نجومه..؟!. وهل يشك/يشكك لبيب في أن العدالة، التي تناضل الإشتراكية من أجل تحقيقها، جسر نعبر بفضله نحو السعادة؟!.. ولا أتعسف إن قلت إن الفلسفة التي ينظر لها فيلسوف التشاؤم هيَ هدر وهذر في آن، لأنها لا تعزر ما تسميه الفلسفة الماركسية «البراكسيس»: (فاعلية الإنسان المنتجة في تطور المجتمع والتاريخ.) (أوغست كورنو. ماركس وإنجلز. ترجمة إلياس مرقص. الجزء الرابع. دار الحقيقة، بيروت. ط: 01، السنة: 1975. ص: 56.). والأنكى أن «شوبنهاور» يعطل المنطق، ويعصف باستدلالاته وبراهينه، كما يُفهم من مؤلفه ذي العنوان المثير:l'art d'avoir toujours raison، ومما أورده فيه أن (الناس جميعهم، سيواصلون الدفاع عن مواقفهم حتى ولو كانوا يعتبرونها خاطئة أو مشكوكا فيها.). ولم يفته أن يستشهد بقول Voltaire : «إن السلام لأفضل من الحقيقة»، وبمثل يعزوه إلى العرب، هو: «على شجرة الصمت تعلق ثمار السلام.» وقد نسي، أو تناسى أن السكوت عن الحق خيانة، وتواطؤ ومناورة لن تجدي الإنسانية قيد أنملة.

مارس 2024

إدريس عدة:

الاختيارات الهيكلية والسياسية العامة للمخزن تطلق يد المضاربين العقاريين لتدمير المجال الغابوي

تقديم

استحضارا لأهمية الغابة و غناها الطبيعي و ما توفره لاستدامة التوازن البيئي، و إذ أن مآسي الحرائق تحدث في الصيف لتنضاف إلى العوامل التخريبية البشرية، تستضيف جريدة النهج الديمقراطي الرفيق إدريس عدة ،نائب الكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي - الاتحاد المغربي للشغل - للحديث حول بعض جوانب هذا الموضوع الذي يفرض نفسه مع حلول كل موسم حرارة.

■ في وتقديرك كمناضل مهتم بالموضوع، ما هي خصائص وأهمية المجال الغابوي في بلادنا؟

● مرة أخرى أشكر جريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة. بتركز شديد يكتسي المجال الغابوي في بلادنا أهميته من كونه مجالا يمتد على مساحة تسعة ملايين هكتار، تضم مساحات مشجرة تقدر بأزيد من خمسة ملايين هكتار تتوزع على تشكيلات غابوية محلية وأخرى مستجلبة، كما تغطي مساحات شاسعة من هذا المجال سهوبه الحلفاء ونباتات غابوية أخرى. ومن الناحية البيولوجية بالإضافة إلى حوالي 7000 صنف نباتي غابوي، تضم المنظومات الغابوية تنوعا حيوانيا مهم جدا، كما يرتبط بالمجال الغابوي حوالي سبعة ملايين مغربي يمارسون أنشطة معاشية من قبيل الرعي والصيد في المياه القارية واستغلال المواد الغابوية خصوصا الاخشاب والنباتات الطبية والعطرية، وغيرها من الأنشطة الغابوية التي تربط الإنسان المغربي بهذا المجال منذ قرون. حيث يوفر المجال الغابوي سنويا قرابة 10 ملايين يوم عمل مباشر، وكمية من الطاقة تعادل 3مليون طن من البترول وتشكل 18% من الاحتياجات الطاقية الوطنية، كما يغطي 17% من حاجة القطيع للأعلاف، ناهيك عن مساهمة النظم الغابوية في وقف زحف التصحر، الذي ينتج عنه تقليص المساحات المزروع، كما يساهم الغطاء الغابوي بشكل حاسم في الحد من ظاهرة انجراف التربة، ويحقق الحماية للمياه السطحية والفرشات المائية، والسدود والقنوات الهيدرو-فلاحية، كما أن خزينة الدولة تجني من مختلف أوجه استغلال المجال الغابوي حوالي 2،5 مليار درهم سنويا ما يشكل 1،5% من الناتج الداخلي الخام.

■ وماهي التحديات التي يواجهها المجال الغابوي في بلادنا؟

● كما هو معروف يوجد المغرب في موقع جعله خاضعا لتأثيرات البحر الابيض المتوسط والمحيط الأطلسي وسلاسل جبال الريف والاطلس والصحراء وهو ما يوفر له مناخا متنوعا حسب القرب أو البعد من مصار التأثير المذكورة. هذا التنوع على مستوى المناخ اوجد منظومات بيئية غابوية غنية ولكنها في نفس الوقت هشة للغاية. تقع تحت تأثير عنيف للتغيرات المناخية، وما ينتج عنها من عدم انتظام و ندرة التساقطات المطرية، حيث انخفضت التساقطات المطرية في بلادنا منذ نهاية الستينيات الى يومنا هذا بنسبة تفوق 20%. كما تواجه هذه النظم البيئية تحولات دراماتيكية ناتجة عن تمدد المناخ الجاف من المناطق الجنوبية في اتجاه الشمال، مصحوبا بظاهرة التصحر، وفضلا عن التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على مجمل الغطاء الغابوي في بلادنا، يوجد المجال الغابوي تحث ضغط شديد للنشاط الإنساني، حيث نستنتج من التقارير الرسمية نفسها بأن غابات المغرب تتحمل وزر السياسات التفقير التي تم فرضها على كادحي البوادي في مغرب الاستقلال الشكلي، حيث يتم الدفع بشكل يومي، بقسم كبير من 13 مليون قروي، للبحث عن مصدر عيشهم من الغابات على حساب الموارد الغابوية المحدودة أصلا، ناهيك عما تكابده الغابات من جراء جرائم مافيات نهب المواد الغابوية والمقالع واستخراج المعادن. والاستيلاء على العقارات الغابوية لتخصيصها للأنشطة الزراعية المكثفة، وزراعة القنب الهندي، ومن أجل المضاربة العقارية في المجال الحضري والشبه حضري. ناهيك عن تنامي ظاهرة الحرائق الغابوية التي تشكل هي الأخرى تحديا جديا أمام ديمومة النظم البيئية عموما والغابوية على وجه التحديد.

■ كيف تدير الدول هذه التحديات والمخاطر ومنها حرائق الغابات؟

● مع ظهور أولى التشريعات والهياكل الادارية الغابوي سنة 1913، بدأت تظهر معها ارهاصات تقاطب ومواجهة بين أسلوبين في التدريب: تدبير مركزي استعماري للغابات، يدعي الشمولية والعقلانية والاستدامة. في مواجهة تدبير محلي جماعي، عرفي ومستقل، توارثته القبائل عن اسلافها منذ قرون، والذي كان محط احتقار وتجريم من طرف منظري ومشرعي الحقبة الاستعمارية، في محاولة واضحة لإضعاف نفوذ القبائل وتجريدها من ثرواتها بالتالي سلطتها الاقتصادية، وبالتالي تجريدها من مقومات مقاومة مصالح الإدارة الإستعمارية المركزية والمعمرين.

ولا نبالغ عندما ندعي بأن هذه الثنائية لازالت مستمرة وانها آخذة في الاختلال لفائدة التدبير المخزني الريعي المركزي، الذي نجح الى حد بعيد في إضعاف نفوذ القبائل على ثرواتها الغابوية ليحول أفردها في احسن الأحوال لمجرد «دوي حقوق انتفاع» وساكنة مجاورة للغابة فقط، وذلك عبر مسلسل من القمع السياسي والخنق الاقتصادي وإفساد الأعيان والنخبة المحلية، قاد الى تحكم الدولة المخزنية شبه الكلي في المجال الغابوي، وتركيز الثروات الغابوية والمائية في يد دولة المخزن والمعمرين

الجدد، دائمة بدريعة فرض سياسات غابوية «مركزية عقلانية ومستدامة». وذلك ما تسير على خطه وتعمل على تعميقه استراتيجية غابات المغرب 2020-2030 التي لا يسع المجال لتشريحها لمزيد من توضيح أن السياسيات الغابوية المخزنية هي صيغة متقنة ومحينة لسابقاتها في عهد الاستعمال المباشر لبلادنا، مع مزيد من الهيمنة لنظام الريع والفساد في تدبير المجال الغابوي في بلادنا.

جاء في عرضكم للتحديات التي تواجهها الغابات في المغرب آفة الحرائق الغابوية، ما أسباب هذه الحرائق وآثارها المباشرة على الثروة الغابوية والمجال الغابوي عموما؟

تشهد بلادنا تنامي ظاهرة الحرائق الغابوية نتيجة لعدد من العوامل يتداخل فيها المناخي والبيئي مع تنامي النشاط الانساني حول الغابات وفي داخلها. فبسبب هذه العوامل مجتمعة أضحت الغابات في خطر دائم في أغلب شهور سنة. وهكذا تخبرنا الاحصائيات الرسمية بأن غابات المغرب تشهد منذ ستينيات القرن المنصرم، حرائق غابوية بمعدل 300 حريق سنويا، حيث فقد المغرب بين 2001 و2022 ما يفوق 25 الف هكتار من الغابات . كما تم تسجيل ارتفاع كبير في عدد حرائق الغابات في فترة التسعينيات.

وقد يبدو للوهلة الأولى معدل حرائق الغابات والمساحة المتضررة سنويا جراءها في المغرب ضعيفا، قياسا على ما يتم تسجيله في دول المنطقة المتوسطية، الا ان حرائق الغابات في بلادنا تكتسي خطورتها من كونها تمس تشكيلات غابوية هشة للغاية، يتعذر استرجاعها بسبب التغيرات المناخية القاسية التي تمر منها البلاد والموسومة بالارتفاع المضطرد لدرجة الحرارة وقلة التساقطات المطرية وتوالي سنوات الجفاف حيث شهدت بلادنا مؤخرا ثلاثة سنوات متتالية من جفاف، في ما عاشت مناطق شاسعة منها ستة سنوات متتالية جافة، كما أن حجم المساحات التي يتم تشجيرها سنويا، والنسبة المتدنية لنجاح المدارات المشجرة حديثا، والتي يجمع المتابعين والخبراء على أنها اقل بكثير من 48% التي ترددها التقارير الرسمية، لا يمكنها أتخلق التعويض المطلوب للمساحات المختفية أو المتضررة سنويا بسبب حرائق الغابات، هذا دون الحديث عن توقف غرس الغابات طيلة السنوات الثلاثة المنصرمة نتيجة لأخطاء كارثية صاحبت الانتقال من تدبير الغابات عن طريق قطاع وزاري، الى التدبير من خلال الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

هذا بالإضافة إلى الزحف العمراني الذي ينتج عنه اجتثاث الغطاء الغابوي، وتنامي خطوط التماس بين المجال الغابوي والتجمعات السكانية، وتداخل هذه التجمعات مع المجال الغابوي مما أدي الى ظهور وتوسع ما يعرف بالغابات الحضرية، التي بلغ عددها إلى اليوم 175 غابة حضرية، والتي غالبا ما تترك عرضة للإهمال والحرائق المتكررة التي بتنا نلاحظ تناميها مؤخرا بسبب غياب وضعف العناية والحراسة التي تم تفويضها لشركات للمناولة غير مؤهلة ولا تلتزم بكناش الصفقات.

■ كيف تتعاطى الجهات الرسمية مع تنامي حرائق الغابات وآثارها؟

● لازالت الدولة تصر على أسلوبها التقليدي في تدبير الموارد التي توفرها الغابات والمخاطر التي تواجهها ومنها آفة الحرائق، وكان من آخر إبداعاتها طرح المخطط المديري متعدد القطاعات لمكافحة الحرائق، تحث شعار براق هو «منظومة تدبير عقلانية للحرائق الغابوية؛ استباقية ومستدامة، تعزز النظم البيئية الغابوية، والموارد والخدمات التي تقدمها الغابة للساكنة». وهو شعار تدعي الجهات الرسمية قدرتها على تصريفه عبر تحقيق ثلاثة أهداف كبرى، هي تقليص عدد الحرائق سنويا، وتقليص الآثار الناجمة عنها، ثم إعادة تأهيل المساحات المتضررة. هذا المخطط الذي أريد له ان يعمر من 2023 الى 2033 ، يندرج ضمن الإطار العام لاستراتيجية غابات المغرب 2020-2030، وهذا في رأيي سبب كاف للتنبؤ بفشل هذا المخطط في منع نشوب الحرائق الغابوية، والتحكم في آثارها، عند اندلاعها وإعادة تأهيلا الغابات المتضررة، وذلك لان الاستراتيجية (غابات المغرب) تنحو منحى معاكس تماما لهذه الاهداف، لأنها استراتيجية تقوم في جوهرها على رسملة المجال الغابوي، بهدف تمكين الرأسمال التبعي المحلي والخارجي من الثروة الغابوية، ومضاعفة المداخيل الغابوية لفائدة خزينة الدولة من 2،5 مليار الى 5 مليار درهم سنويا بحلول سنة 2030، وهو ما سيقوي إمكانيات السطو على الغابات على نطاق واسع تحث ذرائع الخوصصة والتدبير المفوض والشراكة بين الدولة و القطاع الخاص، وعبر ما يصطلح عليه بالسياحة الإيكولوجية، التي تعني تحويل النظم الغابوية الهشة الى سلع للعرض والاستهلاك السياحي، وعبر تقوية فرص نهب العقار الغابوي من خلال تسهيل «شراء» الأراضي الغابوية والمضاربة فيها، ومن خلال منظومة تدبير تقوي نفوذ وزارة الداخلية، خصوصا على مستوى الجهات والأقاليم وتعطي الصوت الأعلى في طرح ومراقبة البرامج الغابوية وتقييمها، للوبيات رؤساء الجماعات الترابية والاعيان والقطاع الخاص بدعوى إشراك ممثلي الساكنة والمهنيين.

ان الاختيارات الهيكلية والسياسية العامة التي شرع المخزن في فرضها منذ سنة 2020 بعد تمرير استراتيجيته الجديدة، من شأنها تكثف الاستغلال الغابوي وتقوية «النشاط البشري» داخل الغابة وفي محيطها وإطلاق يد المضاربين العقاريين، بالتالي تصعيد زحف الزراعات المكثفة، وغابات الإسمنت على حساب المجال الغابوي. كل هذه المؤشرات تدعو للقلق الشديد على ثرواتنا الغابوية وتجعل من شعار وأهداف المخطط المديري لمكافحة الحرائق، أضغاث أحلام وخطابا منمقا لدر الرماد في العيون. مما يفرض نهوض القوى السياسية الحريصة على حماية ثرواتنا الوطنية لجعلها ملكا مشاعا لشعبنا، واستغلالها لتحسين عيش فئاته الكادحة ، وضمان مستقبل أجياله القادمة، قلت هو ما يجل هذه القوى ومنها حزبنا النهج الديمقراطي العمالي، مدعوة للنهوض بمسؤوليتها في فضح هذه الاختيارات النيوليبيرلة، وتعبئة الفئات الشعبية الكادحة المتضررة منها، وتنظيمها للتصدي لهذه الاختيارات والاستفادة من أعرافها الجيدة، وخبراتها في تدبير المجال الغابوي، لبلورة طرح بديل شعبي، يعيد الغابات لأصحابها التاريخيين، ضمن نظام لحماية وتنمية الغابات واستغلالها بشكل مستدام، ديمقراطي وشعبي.

الجبهة الشعبية:

شهادة طبيب أمريكي تكشف وحشية الاحتلال الصهيوني واستهدافه المتعمد للأطفال بأسلحة أمريكية الصنع

الشهادة المؤلمة والصادمة للطبيب اليهودي الأمريكي مارك بيرلموتر، العائد مؤخرا من غزة لمحطة التلفزة الأمريكية «سي بي إس» حول ما شاهده من فظائع ارتكبها جيش الاحتلال في غزة خاصة بحق الأطفال هو دليل جديد وموثق على جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال بحق شعبنا في قطاع غزة بشراكة أمريكية مباشرة.

تصريحات الطبيب «بيرلموتر» للمحطة الأمريكية (أنه رأى الأطفال يستهدفون عمدا برصاص القناصة حتى الموت. وأنه لم يشاهد في حياته أطفالا ممزقين ومصابين بهذه الطريقة البشعة كما رأى في غزة) هو شهادة جديدة على الاستهداف الممنهج للأطفال من قبل الجيش الصهيوني المجرم، كعقيدة ثابتة من حرب الإبادة التي يشنها على شعبنا.

ادعاءات جيش الاحتلال على نفس المحطة الأمريكية «أنه لا يستهدف الأطفال، ورفضه لهذه الادعاءات» تُكذبها الأدلة الميدانية اليومية الموثقة، والشهادات الحية التي تكشف بوضوح وحشية هذا الجيش، واستهدافه المتعمد للأطفال والمدنيين العزل، مما يؤكد مجددا أنه الجيش الأكثر قذارة وإجراما في التاريخ الحديث.

– الأسلحة التي تستخدم في قتل الأطفال في غزة هي أمريكية الصنع، وهناك جسر جوي أمريكي مستمر ينقل شاحنات أسلحة متنوعة؛ بما في ذلك الأسلحة المحرمة دولياً والتي تحدث دماراً هائلاً، وإصابات جسيمة وتشوهات بحق المدنيين والأطفال.

– إن عدد الأطفال الذين استشهدوا بهذه الأسلحة الأمريكية وبنيران وقذائف نظام الإبادة الصهيونية لا مثيل له في التاريخ، ولا يمكن مقارنته بأي صراعات أخرى.

– شهادة الطبيب الأمريكي دليل صارخ على جرائم الاحتلال بحق الأطفال والنساء والمدنيين العزل. هذه الشهادة يجب أن تكون صرخة غاضبة تفضح جرائم الاحتلال والمتواطئين معه في كل مكان.

– إن هذه الشهادة الموثقة يجب أن تُحال فوراً إلى المحاكم الدولية. لتضاف إلى عدد كبير من الشهادات الموثقة حول هذه الجرائم، رغم أن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لا يتعاملون بجدية معها؛ فإجراءات إدانة الاحتلال وقادته تمر بشكل بطئ، كما لا توجد آلية فعالة لتنفيذ قرارات المؤسسات الدولية، خاصة قرارات محكمة العدل الدولية، لذلك يواصل الاحتلال تصعيد جرائمه، وهو واثق أنه سيفلت من العقاب.

– نوجّه رسالة للجمهور الأمريكي بأن يتصدى للنظام الأمريكي السياسي المتصهين ويواصل الضغط عليه بكل الوسائل من أجل وقف دعم الكيان الصهيوني، ووقف تزويده بالسلاح، ووقف الشراكة والرعاية لنظام الإبادة الصهيوني.

– كل الفخر والتقدير لكل من ساعد في تضميد جراح شعبنا ومنهم هذا الطبيب الأمريكي الشجاع، ونؤكد أن دماء أطفال فلسطين وغزة ستلاحق القتلة الصهاينة المجرمين أينما كانوا، وحتماً سينتصر الحق، ومصير هذا الكيان الصهيوني قاتل الأطفال وداعموه إلى مزبلة التاريخ.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
-23يوليو/تموز2024-

من وحي الاحداث

الشركات الجهوية: عودة جديدة للمستعمر من النافذة

التيتي **الحبيب**

كتب السيد المصطفى الراوي: مكتب البيضاء سطات لموقع صوت الأمة:

«اتفاق شبه رسمي بين ليديك وشركة التدبر المفوض لتوزيع الماء والكهرباء حيت أقرت شركة فيوليا الفرنسية انها توصلت الى اتفاق مع السلطات المغربية تقضي بموجبه شركة التدبير المفوض لتوزيع الماء و التطهير تفويت جميع الخدمات للشركة الجهوية متعددة الخدمات لجهة الدار البيضاء-سطات حيت تم الإعلان عن ذلك: يوم الجمعة 5 يوليوز 2024 في بلاغ للشركة الفرنسية معلنة من خلاله تسليم كل أسهمها في ـــ ليديك ـــ للشركة الجهوية متعددة الاختصاصات لجهة الدار البيضاء- سطات. حيت إحداث هذه الاخيرة في الوقت الذي حددته وزارة الداخلية بعدم تجديد عقود التدبير المفوض لكل المدن المغربية وإحداث مقابل ذلك شركات جهوية متعددة الخدمات بمختلف جهات المملكة الإثني عشر من أجل تأمين توزيع الماء والكهرباء و تطهير السائل. مع العلم ان الشركة الفرنسية ـــليديك ـــ قد تولت مهمة توزيع الماء والكهرباء و تطهير السائل والإنارة العمومية بالعاصمة الاقتصادية للمملكة المغربية من سنة 1997 بموجب عقد التدبير المفوض لمدة 30 سنة حيت أن الشركة كان من المفروض أن تنتهي العمل بهذا العقد سنة 2027»

في التعليق

استطاع السيد المصطفى الراوي إن يكشف حقيقة وجوهر سياسة إقامة هذه الشركات الجهوية التي ستفوت لها مهمة تدبير الخدمات العامة المتعلقة بالماء والكهرباء وتطهير السائل والإنارة العمومية. بموجب هذه السياسة ستختفي الشركات المتعددة الجنسيات وسيعتقد المواطن بأنه لن يكون ضحية النهب والسرقة من طرف تلك الشركات الاستعمارية وبان الدولة اهتدت مؤخرا إلى الطريق الصحيح وحررت المرفق العام من قبضة هذه الشركات الاستعمارية. لكن في الحقيقة ما سيقع بإنشاء الشركات الجهوية هو تطبيق نسخة ثانية من الاستعمار الغير مباشر أي خروج المستعمر من الباب ورجوعه من النافذة. إن نفس الشركات الاستعمارية ستساهم في رأس مال الشركات الجهوية وبشروط جديدة تخدم مصالحها وفق الشروط الجديدة.

كان من نتائج إنشاء الشركات الجهوية هو محاولة إبطال مفعول المقاومة الشعبية لعملية خوصصة التدبير المفوض للخدمات العامة في جميع الجهات، وتعميم هذه السياسة المملاة من طرف مانحي الديون للمغرب.

لهذا السبب كان حراك فجيج الرافض للشركة بمثابة حجرة في حذاء السياسة العامة بالبلاد. إن لساكنة حراك فجيج كل الشرعية التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لرفض الشركة. إن مياه فجيج هي ملك الساكنة ولم تنفق عليها الدولة ولو سنتيما واحدا، وهذه أهم خاصية من خصوصيات واحة فجيج ولذلك سيكون من الظلم والتعسف السياسي والاستبداد فرض الشركة ضد إرادة الساكنة، وهو في نفس الوقت الحكم بإعدام الحياة في الواحة أو اختيار تهجير الساكنة الأصلية واستقدام معمرين جدد للمنطقة من اجل تدبير صراعات الدولة الداخلية والخارجية والقضاء على خصوصيات ومكونات هوية شعبنا المكافح.

علينا جميعا إسناد حق واحة فجيج في مياهها والقول بإجماع وطني لا للشركة في فجيج إلى حين أن تنضج شروط رفضها في جميع الجهات.